جامعة طاهري محمد بشار

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مطبوع بيداغوجي بعنوان :

محاضرات في الاقتصاد الكلي 1

من اعداد : د.الوالي فاطمة

2022-2021

المقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل إلى علم الاقتصاد الكلي.	01
أولا: مفهوم الاقتصاد الكلي	01
ثانيا: أهداف الاقتصاد الكلي	02
1.تحقيق مستوى مرتفع من الناتج	02
2.التضخم	05
3.التوظيف	10
4.التوازن الخارجي	10
ثالثا : أدوات الاقتصاد الكلي	12
1.تعريف السياسة الاقتصادية	12
2.أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية	13
3.أدوات السياسة الاقتصادية	14
الفصل الثاني: النماذج الاقتصادية	17
أولا: مفهوم النموذج الاقتصادي	17
ثانيا: صياغة النموذج الرياضي	17
ثالثا: مراحل بناء النموذج الاقتصادي	17
1. تحديد الظاهرة المدروسة	17
2. تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة	17
3. تحديد العلاقات الدالية	17
4. تصنيف المتغيرات إلى متغيرات داخلية وخارجية	18
5. تحديد المعاملات	18
6. المعالجة الرياضة للنموذج	18
7.أنواع النماذج الاقتصادية	19
الفصل الثالث: قياس النشاط الاقتصادي	20
أولا: الناتج المحلي الاجمالي	20
1.تعريف الناتج المحلي الاجمالي	20
2.خصائص الناتج المحلي الاجمالي	21
3. أهمية الناتج المحلي الاجمالي	23
4.طرق قياس الناتج المحلي	23
ثانيا: الناتج الوطني الاجمالي	29
1.تعريف الناتج الوطني الاجمالي	29
2.العلاقة بين الناتج المحلي و الناتج الوطني	29

3.بعض المفاهيم الأخرى المرتبطة بالناتج المحلي و الناتج الوطني	31
الفصل الرابع: النظرية الكلاسيكية في التوازن الاقتصادي	33
أولا: أصول و مباديء النظرية الكلاسيكية	33
ثانيا: النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي	34
1.توازن سوق العمل وتحديد حجم الإنتاج	35
2.التوازن في سوق السلع والخدمات	37
3.توازن سوق النقد	40
ثالثا :تقييم النظرية الكلاسيكية	46
1.انتقادات ومظاهر الأزمة	46
الفصل الخامس: النظرية الكينزية و التوازن الاقتصادي الكلي	47
أولا : مباديء النظرية الكينزية	47
ثانيا: تحديد الناتج التوازني في اقتصاد يتكون من قطاع واحد: القطاع العائلي.	48
1.دالة الاستهلاك	49
2.الادخار	51
ثانيا: التوازن الكينزي في اقتصاد يتكون من قطاعين : القطاع العائلي و قطاع الأعمال	56
1.مفهوم الاستثمار	57
2.الاستثمار والناتج التوازني	58
3.الاستثمار المرتبط بالدخل	60
4.العوامل المحددة لقرار الاستثمار	66
5.المضاعف الكينزي	71
ثالثا : التوازن في نموذج بثلاثة قطاعات	74
1.مفهوم القطاع العمومي و عناصره	74
2.النفقات العمومية و الناتج التوازني	75
3.تدخل الدولة عن طريق الضرائب	77
4.تدخل الدولة عن طريق التحويلات	79
رابعا:القطاع الخارجي	80
1.الصادرات	80
2.الواردات	81
3.المضاعفات في ظل الاقتصاد المفتوح	87
الفصل السادس: نموذج (IS–LM) وتحديد الناتج التوازني	92
اولا : توازن سوق السلع و الخدمات	92
1.نمزذج IS	93

ثانيا : توازن سوق النقد نمزذج LM	95
1.عرض النقود	95
2.الطلب على النقود	95
3.توازن سوق النقد	98
ثالثا:التوازن الشامل	100
رابعا:تأثير السياسة المالية والنقدية على منحنى IS -LM	103
1.تأثير السياسة المالية	103
2.السياسة النقدية	106
الخاتمة	108
المراجع	109

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الكلي من المواضيع الهامة التي تساعد في فهم سير الحياة الاقتصادية ، لذلك على الطلبة الالمام بهذه المفاهيم التي تساعدهم في التحليل الاقتصادي و تفسير الظواهر الاقتصادية.

لذلك حاولنا أن نضع تحت أيدي الطلبة هذه المطبوعة التي تعتبر نتاج التدريس لهذا المقياس على مدى فترة طويلة من السنوات سواء في النظام الكلاسيكي أو في النظام الجديد ل.م.د وفق ما يتماشى مع البرنامج الوزاري سواء الجديد، الذي تم توحيد برنامج هذا المقياس عبر الجامعات الجزائرية.

هذا المطبوع موجه لطلبة السنة الثانية جميع الشعب: العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، والعلوم المالية و المحاسبة حيث تم تقديم فيه مجموعة من الدروس مشروحة بطريقة مبسطة وسهلة مرفوقة بأمثلة و تمارين محلولة تساعد الطلبة على الفهم و الاستيعاب و الاحاطة بالموضوعات اللأساسية في الاقتصاد الكلي ،وفق المواضيع التي حددتها الوزارة في مقياس الاقتصاد الكلي1.

تم تقسيم هذا المطبوع إلى ستة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مدخل في الاقتصاد الكلي، الفصل الثاني خصص لدراسة النشاط الاقتصادي طرق قياسه ، الفصل الثالث خصص للنماذج الاقتصادي، الفصل الرابع تم التطرق فيه إلى النظرية الكلاسيكية في التوازن الاقتصادي، الفصل الخامس تم التطرق فيه للنموذج الكينزي في التوازن الاقتصادي الكلي، و أخيرا الفصل السادس تناولنا فيه نموذج IS-LM في التوازن الاقتصادي الكلي.

.

الفصل الأول: مدخل إلى علم الاقتصاد الكلي.

يعتبر علم الاقتصاد الكلي فرع من فروع العلوم الاجتماعية و الانسانية التي تهتم بدراسة النشاط الاقتصادي للإنسان ، لإشباع حاجاته غير المحدودة باستعمال الموارد الاقتصادية النادرة نسبيا، و يعرف على أنه ذلك العلم الذي يهتم بحل المشكلة الاقتصادية وهي كيفية استخدام الموارد النادرة نسبيا لتلبية الاحتياجات المتزايدة ، و يكون حلها عن طريق الأنظمة .

إن التحليل في الاقتصاد ينقسم إلى قسمين:

- تحليل اقتصادي جزئي: يهتم بدراسة المواضيع الجزئية، أي المرتبطة بالوحدات الاقتصادية الجزئية مثل: دراسة سلوك المنتج، دراسة سلوك المستهلك، توازن الأسواق الجزئية، تحديد سعر سلعة معينة، تحديد الكمية المنتجة من سلعة معينة.....الخ
- تحليل اقتصادي كلي: هو ذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية الذي يتناول الموضوعات الاقتصادية الكبيرة التي تحدد مستوى معيشة الأفراد كما يهتم بمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني محاولا إيجاد حلول ملائمة لتلك المشاكل أو التخفيف من حدتها ومن أمثلتها التضخم، الركود، الاقتصاد، البطالة، اختل في ميزان المدفوعات....إلخ

أولا: مفهوم الاقتصاد الكلي

يهدف الاقتصاد الكلي إلى حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الكلي، و الوصول به إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، و بالتالي الوصول إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي و الأداء الاقتصادي للبلد، و تحسين مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع. و بذلك يسعى الاقتصاد الكلي إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية:

ثانيا: أهداف الاقتصاد الكلي

الأهداف	السياسات "الوسائل"
▪ إجمالي الناتج المحلي "PIB": ✓ مستوى مرتفع. ✓ معدل نمو سريع.	▪ السياسة المالية: ✓ الضرائب. ✓ الإنفاق العام.
▪ التوظيف: ✓ مستوى مرتفع من التوظيف. ✓ بطالة منخفضة.	▪ السياسة النقدية: ✓ التأثير في عرض النقود. ✓ التأثير على الائتمان.
▪ استقرار المستوى العام للأسعار: ✓ التحكم في التضخم.	▪ السياسة الخارجية: ✓ السياسة التجارية. ✓ سياسة سعر الصرف.
▪ التوازن الخارجي: ✓ التوازن في التصدير والاستيراد. ✓ استقرار سعر الصرف.	▪ سياسة الأسعار والأجور ✓ التأثير في الأسعار و الأجور.

يسعى الاقتصاد الكلي إلى تحقيق أربعة أهداف تسمى بالاستقرار الاقتصادي من خلال استعمال مجموعة من الأدوات تسمى بالسياسات الاقتصادية وتتمثل هذه الأهداف في:

1.تحقيق مستوى مرتفع من الناتج :

إن المقياس النهائي للنجاح الاقتصادي لأي بلد هو مقدرته على تحقيق مستوى مرتفع من انتاج السلع والخدمات المختلفة لسكانه كالغذاء، الملابس، التعليم، الصحة، المواصلات، التسلية.....، والمقياس أكثر شمولا للكمية الكلية للإنتاج في اقتصاد ما هو إجمالي الناتج المحلي "PIB"*

$$\sum Qit \times Pit$$

Q:كمية السلع و الخدمات المنتجة.

* PIB : produit intérieur brut.

P:أسعار السلع و الخدمات المنتجة.

i :عدد السلع و الخدمات المنتجة، و تأخذ القيم من: $i= 1,2,3,4,\ldots\ldots\ldots,n$

t: الفترة الزمنية التي يحسب لها الناتج المحلي.

يسعى الاقتصاد الكلي إلى زيادة مستويات الناتج المحلي و بالتالي خلق معدلات نمو متزايدة و مستمرة بما يضمن الحفاظ على البيئة أي ما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي.

- و يحسب معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية:

$$\text{Taux de croissance} = \frac{\text{pibt} - \text{pib}(t-1)}{\text{pibt}(t-1)} \times 100\%$$

- ✓ إذا كان معدل النمو الاقتصادي يساوي صفر: فالاقتصاد عرف ثبات اقتصادي.
- ✓ إذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من صفر : فالاقتصاد عرف انتعاش اقتصادي.
- ✓ إذا كان معدل النمو الاقتصادي اقل من صفر: فالاقتصاد عرف ركود اقتصادي.

مثال:

إذا كان لدينا الجدول التالي الذي يمثل السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال الفترتين t و t+1:

	الفترة t		الفترة (t+1)	
المنتجات	Q(وحدة)	P(وحدة نقدية)	Q	P
A	100	1.5	100	2
B	150	2	200	2
C	200	3	170	1.5

- حساب الناتج المحلي الاجمالي لكل فترة.
- حساب معدل النمو الاقتصادي للفترة (t+1) مقارنة بالفترة (t).

- ملء النتائج في جدول.

– الحل:

$$pib_t = Q_{tA} \times P_{tA} + Q_{tB} \times P_{tB+} Q_{tC} \times P_{tC}$$
$$pib = 100 \times 1.5 + 150 \times 2 + 200 \times 3$$
$$pib_t = 1050\ um$$
$$pib_{(t+1)} = Q_{(t+1)A} \times P_{(t+1)A} + Q_{(t+1)B} \times P_{(t+1)B} + Q_{(t+1)C} \times P_{(t+1)C}.$$
$$pib_{(t+1)} = 100 \times 2 + 200 \times 2 + 170 \times 1.5$$
$$pib = 855\ um$$

نلاحظ أن الناتج المحلي للفترة (t) أكبر من الناتج للفترة (t+1)، قد يعود ذلك اما للتغير في الانتاج الكلي أو التغير في المستوى العام للأسعار.

لحساب معدل النمو الاقتصادي (T_C):

$$TC(t+1) = \frac{855-1050}{1050} \times 100\%$$
$$TC(t+1) = (-18.57\%)$$

نلاحظ أن هذا الاقتصاد انكمش في الفترة (t+1) بـ 18.57% مقارنة بـ الفترة (t).

إن معدل النمو الاقتصادي المحسوب سابقا لا يعبر عن التغيرات التي حدثت في الناتج الكلي فحسب، بل حتى التغيرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار، لأن الناتج المحلي المستخدم في حساب معدل النمو هو الناتج المحلي الاسمي لكل فترة، و الاسمي يحسب لكل سنة بأسعار و كميات مختلفة.

و بالتالي فمعدل النمو المحسوب يسمى معدل النمو الاسمي أو النقدي، و لذلك للتعرف على التغيرات التي تحدث في الناتج لابد من حساب معدل النمو الحقيقي.

- ✓ الناتج المحلي الاسمي(النقدي): انتاج كل فترة مقيم بكميات و أسعار نفس الفترة و يرمز له بـ pib_N.

- ✓ الناتج المحلي الحقيقي(الفعلي): انتاج كل فترة مقيم بكميات نفس الفترة و أسعار سنة الأساس، و هي السنة التي تتخذ كسنة مرجعية ، و يرمز له بـ pib_R.

- ✓ معدل النمو الحقيقي(T_{CR})

$$TC(t+1) = \frac{pibR(t+1) - pibN(t)}{pibNt} \times 100\%$$

- ✓ و بالتالي معدل النمو الحقيقي : $TC(t+1) =$

$$\frac{100\times1.5+200\times2+170\times3}{1050} \times 100\%$$

$$TC(t+1) = \frac{1060}{1050} \times 100\% \quad = 0.95\%$$

- ✓ نلاحظ أن الاقتصاد عرف انتعاشا اقتصاديا بنسبة 0.95% .

2.التضخم:

يسعى الاقتصاد الكلي إلى التحكم في التضخم و خلق استقرار في المستوى العام للأسعار ، للحد من الاثار السلبية الناتجة عن ارتفاع الأسعار، كانخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض قينة النقود.

و يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، و بالتالي التضخم يتميز بـ:

- ✓ ارتفاع المستوى العام للأسعار: أي ارتفاع مستوى أسعار السلع و الخدمات و ليس سعر سلعة أو سلعتين.
- ✓ استمرارية الارتفاع: أي أن الارتفاع يستمر، و ليس ارتفاع مؤقت للمستوى العام للأسعار سرعان ما يزول بزوال الأسباب التي أدت الى ارتفاع الأسعار ، كما يحدث في حالة الجفاف، أو حدوث الكوارث و ما ينتج عنه من نذرة و بالتالي ارتفاع الأسعار الذي سيختفي حال تحسن الأوضاع و عودة الأمور إلى طبيعتها.

يقاس التضخم باستعمال الأرقام القياسية:

- الرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار (Indice des prix):هو مؤشر يقيس التغير المئوي الذي يحدث في المستوى العام لأسعار سلة من السلع و الخدمات المختارة (السلع الأساسية) خلال فترة زمنية معينة مقارنة مع فترة زمنية أخرى تسمى سنة الأساس.

و يحسب: $IPt = \frac{\sum P1 \times Q0}{\sum P0 \times Q0} \times 100\%$

- ✓ Po: أسعار السلع و الخدمات المختارة في سنة الأساس.
- ✓ Q0: الكميات المستهلكة من السلع و الخدمات الأساسية من طرف عائلة التي تمثل الفئة الغالبة في المجتمع.
- ✓ P1: أسعار نفس السلع و الخدمات في سنة المقارنة.
- ✓ و بالتالي هذا المؤشر يرجع كميات سنة الأساس.

مثال:

الجدول الثاني يمثل السلع الأساسية المستهلكة خلال سنتين:

	السنة 2000		السنة 2002
السلع	Q	P	P
أ	10	1.2	1.3
ب	15	1.3	1.5
ج	20	2.5	2

- ✓ حساب معدل التضخم للسنة 2002 باعتبار السنة المرجعية هي سنة 2000:

$$IP2002 = \frac{\sum P2002 \times Q2000}{\sum P2000 \times Q2000} \times 100\%$$

$$IP2002 = \frac{10 \times 1.3 + 15 \times 1.5 + 20 \times 2}{10 \times 1.2 + 15 \times 1.3 + 20 \times 2.5} \times 100\%$$

$$IP2002 = \frac{10 \times 1.3 + 15 \times 1.5 + 20 \times 2}{10 \times 1.2 + 15 \times 1.3 + 20 \times 2.5} \times 100\%$$

$$IP2002 = \frac{75.5}{81.8} \times 100\%$$

$$IP2002 = 92.6\%$$

- معدل التضخم (Taux d'inflation)= الرقم القياسي الاستهلاكي لسنة المقارنة- الرقم القياسي الاستهلاكي لسنة الأساس.

حيث الرقم القياسي لسنة الأساس يساوي 100% ، إذ يعتبر أن المستوى العام للأسعار فيها ثابت.

$$TI2002 = 92.6\% - 100\%$$
$$TI2002 = -7.4\%$$

و بالتالي نقول أن هذا الاقتصاد عرف انخفاض في المستوى العام للأسعار في 2002 بنسبة 7.4 %مقارنة بسنة 2000.

- الرقم القياس الضمني للأسعار(المكمش): هو مؤشر يقيس التغير المئوي في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات التي تنتج داخل الاقتصاد أي التي تحسب في الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة تسمى سنة المقارنة مقارنة بفترة أخرى تسمى سنة الأساس، و يحسب:

$$IPt = \frac{\sum P1 \times Q1}{\sum P0 \times Q1} \times 100\%$$
$$IPt = \frac{pibtN}{pibtR} \times 100\%$$

$\sum P1 \times Q1$: الناتج المحلي الاسمي لسنة المقارنة.

$\sum P0 \times Q1$: الناتج المحلي الحقيقي لسنة المقارنة المقيم بأسعار سنة الأساس.

مثال:

اليك الجدول التالي:

وحدة نقدية

	1995	**1996**	**1997**
pib_N	**62925**	**56400**	**30900**
pib_R	**-**	**47252.95**	**41387.62**

لحساب الناتج المحلي الحقيقي للسنوات 1996 و1997 ، باعتبار سنة الأساس هي 1995، نستخرجه من الرقم القياسي الضمني للأسعار:

الرقم القياسي الضمني للأسعار1996 :

$$IP_{1996} = \frac{PIB_N}{pib_R} \times 100\%$$

$$IP_{1996} = \frac{56400}{47252.95} \times 100\%$$

$$IP_{1996} = 106.66\%$$

$$TI_t = IP_t - IP_{t-1}$$

$$TI_{1996} = IP_{1996} - IP_{1995}$$

$$TI_{1996} = 106.66\% - 100\% = 6.66\%$$

الرقم القياسي الضمني للأسعار 1997:

$$IP_{1997} = \frac{PIB_N}{pib_R} \times 100\%$$

$$IP_{1997} = \frac{30900}{41387.62} \times 100\%$$

$$IP_{1997} = 74.66\%$$

معدل التضخم لسنة 1997 يساوي:

$$TI_{1997} = IP_{1997} - IP_{1995}$$

$$TI_{1997} = 74.66\% - 100\% = -25.34\%$$

الرقم القياسي البسيط للأسعار:

$$IP_t = \frac{\sum P1}{\sum P0} \times 100\%$$

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الكميات فهو يرجح فقط الكميات ، لذلك يسمى بالبسيط.

مثال:

اليك الجدول التالي :

وحدة نقدية

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المستوى العام للأسعار	37.5	40	47	35	30	28

- حساب معدل التضخم لهذا الاقتصاد لكل سنة باعتبار السنة المرجعية هي 1995.

الحل :

حساب الرقم القياسي البسيط لكل سنة:

$$IP_{1996} = \frac{\sum P1996}{\sum P1995} \times 100\%$$

$$IP_{1996} = \frac{40}{37.5} \times 100\% = 106.66\%$$

$$IP_{1997} = \frac{\sum P1997}{\sum P1995} \times 100\%$$

$$IP_{1997} = \frac{47}{37.5} \times 100\% = 125.33\%$$

$$IP_{1998} = \frac{\sum P1998}{\sum P1995} \times 100\%$$

$$IP_{1998} = \frac{35}{37.5} \times 100\% = 93.33\%$$

$$IP_{1999} = \frac{\sum P1999}{\sum P1995} \times 100\%$$

$$IP_{1999} = \frac{30}{37.5} \times 100\% = 80\%$$

$$IP_{2000} = \frac{\sum 2000}{\sum P1995} \times 100\%$$

$$IP_{2000} = \frac{28}{37.5} \times 100\% = 74.66\%$$

3.التوظيف:

يسعى الاقتصاد الكلي إلى حل مشكلة البطالة، عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، و بالتالي تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها.

تعرف على أنها عدد الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط العمل ولا يشغلون وظيفة ،ويسعى الاقتصاد الكلي إلى توفير أكبر عدد من مناصب العمل للأشخاص ، والبطالين هم عدد الأشخاص الذي تتوفر فيهم شروط العمل ويبحثون عن فرص عمل ولا يجدون .

ويحسب معدل البطالة على أساس القانون التالي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة}} * 100\%$$

القوة العاملة: عدد العاطلين + عدد العاملين.

مثال: إذا كان عدد العاطلين عن العمل في اقتصاد ما يساوي 100 شخص، و القوة العاملة تساوي 500 شخص.

معدل البطالة في هذا الاقتصاد يساوي:

- ✓ معدل البطالة $= \frac{100}{500} \times 100\%$.
- ✓ معدل البطالة $= 20\%$.

4.التوازن الخارجي:

يقصد بالتوازن الخارجي التوازن في ميزان المدفوعات ، ويعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل تسجيل فيه جميع المعاملات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي.

يسعى الاقتصاد الكلي الى خلق توازن في ميزان المدفوعات لدعم التوازن الداخلي المتمثل في رفع النمو، خفض البطالة، و خلق استقرار في الأسعار.

تنطوي العلاقات الاقتصادية بين الدول على مجموعة من المعاملات تتمثل في الصادرات و الواردات، حركة رؤوس الأموال، التحويلات من طرف واحد.

هذه المعاملات تنشأ عنها حقوق و التزامات، و هذه المعاملات تسجل في ميزان المدفوعات في حساب خاص بكل شكل من أشكال المعاملات:

- حساب العمليات الجارية: يتكون من الميزان التجاري و الذي تسجل فيه المعاملات في السلع، و ميزان الخدمات التي تسجل فيه المعاملات في الخدمات.
- حساب التحويلات من طرف واحد: تسجل فيه الهبات و التبرعات التي تقدمها الدول للخارج أو العكس، و تحويلات المهاجرين و الأجانب كل هذه المعاملات تكون دون مقابل.
- حساب رأسمال: تسجل فيه حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.
- حساب الذهب و النقد الأجنبي: كل المعاملات السابقة يقابلها حقوق أو التزامات، فتسجل في أقسامها في جهة الدائن إذا كانت تجلب العملة، و في جهة المدين إذا كانت تخرج العملة الصعبة ، و تسجل بطريقة القيد المزدوج في هذا الحساب.
- فقرة السهو و الخطأ: التي يصحح فيها الاختلالات المحاسبية للميزان، بالإضافة الى ان الدولة تسجل فيها الصفقات السرية.

يكون الميزان دائما متوازن محاسبيا ،و بالتالي الاختلال او التوازن في الميزان يتحدد على أساس وضعية الحساب الجاري باعتباره أهم أقسامه.

- ✓ يكون الميزان التجاري متوازن عندما تتساوى الصادرات من السلع و الخدمات مع الواردات.
- ✓ يكون في حالة عجز عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات.
- ✓ يكون في حالة فائض عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات.

يسعى الاقتصاد الملي إلى خلق توازن أو فائض في الميزان التجاري لخلق الاستقرار في سعر الصرف العملة المحلية ،لأن حالة العجز لها اثارا سلبية:

- ✓ حالة العجز تؤدي إلى استنفاذ احتياطات الصرف الأجنبي و بالتالي يمكن الدخول في قفص المديونية لتغطية فاتورة الواردات.

- ✓ زيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة المحلية و بالتالي زيادة أسعار الواردات و زيادة معدل التضخم.
- ✓ زيادة الواردات تؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتوج المحلي مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج و ترتفع البطالة، مما يؤدي إلى اللا استقرار الاقتصادي.

- قام الاقتصادي البريطاني من أصل بلغاري "كالدور" بتقديم رسم تخطيطي على شكل مربع يمكن من تقييم الأداء الاقتصادي لأي بلد من خلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تمثل أهداف الاقتصاد الكلي .

تسمى الأهداف الأربعة للاقتصاد الكلي بأهداف الاستقرار الاقتصادي .

ثالثا : أدوات الاقتصاد الكلي

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي، تعمل السلطات لاستخدام مجموعة من الأدوات للتدخل في الاقتصاد و التأثير على المتغيرات الاقتصادية، و تسمى هذه الأدوات بالسياسات الاقتصادية.

1.تعريف السياسة الاقتصادية:

تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية إلا أنها تصب في نفس المعنى، والغالب أهنا "مجموعة من القواعد والأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة.

فتطبيق السياسة الاقتصادية يكون من قبل السلطات العامة بغرض تحقيق مجوعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المناسبة لذلك، والتي لا تتناقض نتائج تطبيقها مع الوضع الاقتصادي أو الأهداف التي تسعى السلطات العامة لتحقيقها، ذلك يكوف خلال فَترة زمنية طويلة أو قصَيرة.

2.أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية:

يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر الشروط التالية:

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة.
- تحقيق أقصى انتاج من الموارد المستخدمة.

فالاستخدام الكامل للموارد المتاحة في الاقتصاد لتحقيق أقصى إنتاج ممكن، يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما إعداد السياسة الاقتصادية فيكون من خلال إتباع مجموعة من الخطوات هي:

- **تحديد الأهداف**: أي أن وضع أي سياسة اقتصادية يكون من أجل تحقيق هدف معين، وذلك من خلال تحديد المشكلة والتي بدوره يتطلب معرفة الظروف و الأحوال التي تحيط بها.
- **تحديد السياسة البديلة**: وذلك معناه أن السياسة الاقتصادية المطبقة ليست السياسة الوحيدة من اجل الوصول إلى النتائج، بل هناك العديد من السياسات التي تهدف إلى تحقيق نفس الهدف.
- **التحليل الدقيق لكل من السياسات البديلة**: وذلك من خلال معرفة الآثار المتوقعة من تطبيق السياسة الاقتصادية البديلة، وبذلك من خلال هذه الحلول يتم تبني الحل المناسب منها.
- **مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي**: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن هذا الأخير من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبِني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

3.أدوات السياسة الاقتصادية:

تعبر السياسات الاقتصادية عن تدخل الدولة في الاقتصاد، وتستخدم الدولة هذه السياسات لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي وتتمثل في:

1.3.السياسة المالية:

تعتبر أهم أدوات السياسة الاقتصادية ، لارتباطها بالمعطيات اليومية لأفراد المجتمع.

تعرف على أنها جميع الإجراءات والتصرفات والقرارات التي تتخذها الحكومة "سواء على المستوى المركزية أو المحلي" في المجال الاقتصادية، للتأثير على الأوضاع الاقتصادية ، و ذلك باستعمال :

- **الضرائب**: تعرف الضرائب على أنها مبالغ مالية تفترضها الدولة إجباريا من مصادر مختلفة وبشكل نهائي لتحقيق منفعة عامة من جهة ، والتأثير على الأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى.
- **الإنفاق العام**: هي مبالغ مالية تنفقها الدولة للتكفل بأعباء الاقتصاد من جهة، والتأثير على الأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى.

2.3. السياسة النقدية:

تمثل مجموع الإجراءات أو التصرفات أو القرارات التي تتخذها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير في عرض النقود والائتمان بهدف التأثير على الأوضاع الاقتصادية، وتتمثل أدوات هذه السياسة في سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة.

- أدوات السياسة النقدية: هناك نوعين من الأدوات التي يواجه بها البنك المركزي المعروض النقدي للوجهة التي يريدها.

✓ **الأدوات الكمية**: و هي التقنيات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي :

✓ **سعر إعادة الخصم** : هو سعر الفائدة التي يفرضها البنك المركزي نتيجة خصمه للأوراق التجارية قبل تاريخ الاستحقاق .

و يقوم البنك المركزي بتوظيف سعر الخصم حسب الوضع الاقتصادي السائد حالة تضخم أو البطالة ، و في حالة الركود الاقتصادي، بمعنى حدوث انخفاض في الإنتاج، البنك المركزي يخفض في سعر الخصم مما يحفز البنوك التجارية على طلب السيولة التي تمنح للمستثمرين فيزيد الانتاج ، و تنخفض البطالة و العكس يحدث في حالة التضخم.

- ✓ **الإحتياطي القانوني**: هو نسبة مقتطعة من إجمالي ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي (إلزام بقوة القانون).

في حالة كساد: يقوم البنك المركزي برفع نسبة الإقتطاع أو الإحتياط القانوني.
حالة الإنكماش: يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإقتطاع أو الإحتياط القانوني ، و العكس صحيح في حالة التضخم.

- ✓ **سياسة السوق المفتوح**: هي السوق التي تتداول فيها الأسهم و السندات بيعا وشراءا لأجل تحقيق أهداف إقتصادية.

حالة الإنكماش: يقوم البنك المركزي بشراء الأسهم و السندات قصد توسيع المعروض النقدي لتشجيع الاستهلاك و بالتالي يرتفع الانتاج، و تنخفض البطالة، و يحدث العكس في حالة التضخم.
إن الوضعية الإقتصادية التي يعيشها البلد و الهدف الذي تطمح الوصول إليه هما المحددان لوجهة المعروض النقدي و ذلك بتدخل البنك المركزي بإستخدام احدى الطرق كسعر الخصم ، الاحتياطي القانوني ، السوق المفتوح.

- ✓ **الأدوات الكيفية**: و هي:
  - **الإقناع الأدبي**: مجمل التوصيات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية حتى تتلائم مع الحالة العامة للإقتصاد و يطالبها بمد يد العون، وتكون البنوك التجارية ملزمة معنوية بمد يد العون لأنها تعلم ان البنك المركزي هو الملجأ الاخير لها في الإقتراض.
  - **شروط منح القروض** : منها رفع سعر الفائدة أو تخفيضها.
  - **تحديد سقف التمويل**: كتحديد مبلغ معين لا يمكن البنك التجاري أن يتجاوزه للزبائن.
  - **توجيه القروض**: كتوجيه بعض البنوك إلى مجالات وقطاعات معينة كالفلاحة والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.3. السياسة الخارجية:

تؤثر الدولة على الأوضاع الاقتصادية من خلال التأثير على تجارتها الخارجية عن طريق سياسات خارجية مثل الرسوم الجمركية ،عن طريق نظام الحصص و عن طريق نظام أو إدارة سعر الصرف وتسمى هذه السياسة بسياسة سعر الصرف.

4.3. سياسة الأسعار والأجور:

عندما يهدد التضخم بالخروج عن السيطرة فإن الحكومات تتبع طرقا لتثبيت الأسعار والأجور سواء بشكل شفوي أو عن طريق إصدار قوانين، فهذه الإجراءات الحكومية تحاول أن تلطف من حدة التضخم.

الفصل الثاني: النماذج الاقتصادية

أولا: مفهوم النموذج الاقتصادي:

يقصد بالنموذج الاقتصادي تجسيد مبسط للعلاقة بين الظواهر الاقتصادية بغرض توضيح مدى الترابط والتأثر المتبادل بينهما، أو تجسيد العلاقة بين ظاهرة اقتصادية والعوامل المؤثرة فيها.

ويمكن أن يعبر عن النموذج الاقتصادي بشكل رياضي (معادلات) أو متراجحات، أو بشكل بياني.

ثانيا: صياغة النموذج الرياضي

إن النظريات والنماذج الأساسية تستخدم صياغة رياضية وبذلك في شكل علاقات آلية ويمكن تمثيلها بيانيا في كثير من الأحيان، أو تضع العلاقات في قيود يعبر عنها بالمتراجحات.

ثالثا: مراحل بناء النموذج الاقتصادي

1. تحديد الظاهرة المدروسة:

لنفترض أننا نريد دراسة استهلاك عائلة من سلع معينة فالظاهرة المدروسة في هذه الحالة هو حجم استهلاك العائلي ونرمز له بالرمز C.

2. تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة:

بعد أن حددنا الظاهرة المدروسة لابد أن تحدد العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة، وفي هذه الحالة هناك عدة عوامل تؤثر في الاستهلاك منها ماهو اقتصادي كالأسعار السلع ، الدخل y ،ومنها ماهو اجتماعي كالعادات والتقاليد والعرف ،و منها ما هو ذاتي كالذوق ومنها ما هو تجاري كالإعلانات أو الدعايات التجارية.

3. تحديد العلاقات الدالية:

توضح العلاقة بين الظاهرة المدروسة والمتغيرات المؤثرة فيها فإذا كانت المتغيرات الأساسية المؤثرة في الاستهلاك هي الدخل والأسعار فإن العلاقة الدالية للاستهلاك على الشكل التالي:

$$C = \mu(p, y)$$

4. تصنيف المتغيرات إلى متغيرات داخلية وخارجية:

ان المتغيرات التي تحكم الظاهرة المدروسة كثيرة و متعددة، لذلك يتم اختزالها إلى عدد محدود لها تأثير كبير على الظاهرة، و تقسم إلى:

- ✓ المتغيرات الداخلية هي التي نفسرها ونتحكم فيها من داخل النموذج، و التي تؤثر و تتأثر بالظاهرة المدروسة، أما المتغيرات الخارجية فهي المتغيرات التي لا يمكن أن نتحكم فيها من داخل النموذج، إلا أنها معلومة مسبقا و هي تؤثر في المتغيرات الداخلية و لا تتأثر بها.

فإذا افترضنا أن دالة الاستهلاك تكتب على الشكل التالي:

$$C = by + a$$

فإن y هو متغير داخلي أما a فمتغير خارجي لا نتحكم في قيمتها وتتحدد قيمته من خارج النموذج.

5. تحديد المعاملات:

ويقصد بها معاملات المتغيرات الداخلية فإذا كان الاستهلاك يكتب على الشكل التالي:

$$C = by + a$$

b يمثل الميل الحدي للاستهلاك وهو النسبة المخصصة للاستهلاك من الدخل.

مثال:

$$C = 0.8y + a100$$

0,8 تعني أن 80 % من الدخل يوجه نحو الاستهلاك و0,2 أي 20 % من الدخل نحو الادخار.

6. المعالجة الرياضة للنموذج:

ويقصد بها كتابة النمو رياضيا في شكله النهائي مثلا: $C = 0.8y + 100$ حيث 100 تمثل الاستهلاك التلقائي أما 0,8 فتمثل الميل الحدي للاستهلاك.

7.أنواع النماذج الاقتصادية:

هناك عدة أنواع للنماذج الاقتصادية أهمها:

- **النموذج الوصفي**: هو الذي يتم فيه التعبير عن الظاهرة و العوامل التي تؤثر فيها باستعمال تعبير لغوي.
- **النموذج الرياضي**: هو الذي يتم فيه التعبير على الظاهرة المدروسة و العوامل المؤثرة فيها باستعمال الصيغ الرياضية (معادلات أو أشكال) .

و تنقسم النماذج الاقتصادية إلى المعادلات السلوكية و المعادلات التعريفية:

- ✓ المعادلة التعريفية: يتم التعبير فيها عن متغير ما باستعمال معتغيرات أخرى مثل:

$$C = y + s$$

- ✓ المعادلة السلوكية: هي التي تعبر عن سلوك متغير ما بدلالة متغير أو عدة متغيرات مثل:

$$C = by + a$$

الفصل الثالث: قياس النشاط الاقتصادي

يستخدم الناتج المحلي لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال قياس قيمة ما تم انتاجه في الدولة خلال كل فترة زمنية معينة، كما أن نمو الناتج المحلي يعتبر مقياسا للنمو الاقتصادي في تلك الدولة، لهذا كانت دراسة الناتج المحلي الاجمالي من أهم الدراسات الاقتصادية، بالإضافة إلى الناتج الوطني الاجمالي.

لذلك سنحاول في هذا الفصل أن ندرس كل ما يتعلق بهذين المؤشرين.

أولا: الناتج المحلي الاجمالي

يستخدم الناتج المحلي لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال قياس قيمة ما تم انتاجه في الدولة خلال هذه الفترة، كما أن نمو الناتج المحلي يعتبر مقياسا للنمو الاقتصادي في تلك الدولة، لهذا كانت دراسة الناتج المحلي الاجمالي من أهم الدراسات الاقتصادية.

1.تعريف الناتج المحلي الاجمالي:

- ✓ و يعرف على أنه " مقياس للقيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للبلد بغض النظر عن جنسيتهم خلال فترة زمنية معينة عادة سنة لاشباع حاجات و رغبات أفراد المجتمع.
- ✓ كما عرف بأنه " يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع و خدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب".

2.خصائص الناتج المحلي الاجمالي:

من خلال التعريفيين، نستنتج أن الناتج المحلي الاجمالي يتميز بالخصائص التالية:

1.2. ناتج مسوق:

يحتسب ضمن الناتج المحلي المنتجات المسوقة أي السلع الموجهة للسوق، لأن ليس كل ما يتم انتاجه يتم عرضه في السوق. ويؤدي هذا إلى ظهور بعض المشاكل عند تقدير الناتج المحلي و تجعل قيمته أقل من الحقيقية و هي:

- ✓ مشكلة الاستهلاك الذاتي: و يقصد بالاستهلاك الذاتي ذلك القدر من الناتج الذي يتم استهلاكه من جانب المنتجين دون أن يظهر في السوق، بصفة خاصة في القطاع الزراعي حيث يقوم المنتجون الزراعيون بتخزين جزء من انتاجهم من السلع الغذائية قبل عرضها في الأسواق يكفي لاستهلاكهم طوال العام . و لاشك أن هذا الجزء يمثل جزءا كبيرا من الانتاج خاصة في الدول النامية.
- ✓ مشكلة قيمة الخدمات التي يؤديها أحد أفراد العائلة لمجموع العائلة مثل خدمات ربات البيوت...فقيمة هذه الخدمات رغم أهميتها ليس لها مقابل رغم أنها تمثل انتاجا حقيقيا ذو قيمة إلا أنه لا يمكن تقدير قيمتها خاصة في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة نجد أن جانبا كبيرا من الأعمال المنزلية يتم استئجار من يقوم بها و يتم الدفع نقدا مقابلها، و لذلك فإن مثل هذه الخدمات تكون لها قيمة معروفة و تعرض في الأسواق، و لذا فإن جانبا كبيرا من قيمتها تدخل في حساب الناتج المحلي في الدول المتقدمة.
- ✓ المساكن التي يسكنها أصحابها، فبافتراض أن أحد الأفراد يمتلك عقارا و يقيم فيه فقيمة خدمة هذا العقار لا تعرض في السوق، و لذلك لا تقدر قيمتها في حسابات الناتج المحلي إلا أنه يمكن في بعض الحالات التغلب على هذه المشكلة عن طريق حصر هذه الخدمات و تقييمها، عن طريق خدمات المثل.

2.2. ناتج نهائي:

يحسب ضمن الناتج المحلي المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي، فإذا تم حساب قيمة كل السلع و الخدمات التي يتم انتاجها فسوف تظهر مشكلة ازدواج في الحساب، أي يمكن أن يتم حساب قيمة نفس السلعة أكثر من مرة. إذا أخذنا في اعتبارنا قيمة الخبز و قيمة الدقيق الذي صنع منه وقيمة القمح في الحساب، فإن قيمة كل من القمح والدقيق تكون قد حسبت أكثر من مرة، لأن قيمة القمح محسوب في قيمة الطحين، و قيمة الطحين محسوب في قيمة الخبز، لذلك يتم استبعاد المنتجات الوسيطة من الحساب سواء كانت مادة أولية أو منتوج نصف مصنع.

3.2. ناتج محلي:

تحسب المنتجات المنتجة داخل حدود الجغرافية للدولة بغض النظر عن جنسية المنتج سواء كان المنتجون من مواطني البلد أم من الأجانب، مما يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية البلد.

و بالتالي نستثني المنتجات المستوردة.

4.2.ناتج جاري:

تحسب ضمن الناتج المنتجات التي تم انتاجها خلال الفترة الزمنية التي يحسب لها الناتج عادة تكون سنة، و بالتالي يتم استبعاد كل ما أنتج في السنوات السابقة لأنه تم احتسابه في السنوات السابقة ضمن الناتج المحلي لها.

أما الأسعار فقد تنطبق عليها صفة الجاري ، ففي هذه الحالة يسمى الناتج المحلي بالناتج المحلي الاسمي، كما يقيم بأسعار فترة الأساس أي الفترة المرجعية و يسمى بالناتج المحلي الحقيقي.

5.2.ناتج نافع:

تحسب ضمن الناتج المنتجات النافعة فقط، ومفهوم النفع نسبي يتحدد على أساس النظام المتبع في تحديد شؤون الدولة. ففي الدول التي تتبع النظام الاسلامي كل ما هو حلال فهو نافع، أما في ظل الأنظمة الليبرالية كل ما يشبع رغبة بشرية فهو نافع.

3. أهمية الناتج المحلي الاجمالي

الناتج المحلي الاجمالي هو مقياس للنشاط الاقتصادي، يقيس القيمة الكلية للإنتاج ، بالإضافة الى ذلك فهو يستخدم في :

- حساب معدل النمو الاقتصادي.
- يستخدم الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للتعرف على مدى نجاح السياسات الاقتصادية للدولة، و ذلك من خلال حساب الناتج قبل تطبيق السياسة الاقتصادية، و مقارنته بقيمة الناتج بعد تطبيق السياسة، فاذا تحسن يدل على نجاح السياسة و العكس.
- يستخدم للتعرف على نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.
- يستخدم للتعرف على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع أي مستوى الرفاهية، ومن خلال العلاقة التالية:

مستوى رفاهية الأفراد= الناتج المحلي الاجمالي/ عدد السكان

4.طرق قياس الناتج المحلي:

نظرا لأهمية حسابات الناتج المحلي الاجمالي فإنه لا يعتمد في حسابه على طريقة واحدة لمقارنة النتائج المختلفة، و لتجنب الوقوع في الأخطاء و اكتشافها عند اختلاف النتائج ،و أهم الطرق المستخدمة لقياسه هي:

1.4.طريقة الانتاج:

يمكن حساب الناتج وفق هذه الطريقة من خلال جمع المنتجات التي تنتج داخل الاقتصاد من سلع و خدمات خلال كل فترة زمنية ، و لكن الاقتصاد ينتج منتجات نهائية و وسيطة، لذلك لتجنب تكرار حساب المنتوج أكثر من مرة ، نميز بين طريقتين:

- طريقة إضافة المنتجات النهائية: ينم حساب الناتج وفق هذه الطريقة من خلال جمع المنتجات النهائية، و بالتالي نستبعد المنتجات الوسيطة.

مثال: إذا كان لدينا اقتصاد ينتج السلع التالية:

البيان(السنة)	القيمة(وحدة نقدية)
قيمة القمح المنتج و المباع	100
قيمة الطحين المنتج و المستخدم في انتاج الخبز	200
قيمة الخبز المنتج و المباع	350
قيمة الجلود المنتجة و المستخدمة في انتاج الأحذية	120
قيمة الأحذية المنتجة و المباعة	210
قيمة الأقمشة المنتجة و المستخدمة في انتاج الملابس	115
قيمة الأقمشة المنتجة و المباعة	230

- حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقة المنتجات النهائية:

لحساب الناتج وفق هذه الطريقة بأخذ المنتجات النهائية فقط و هي:

$$\mathbf{pib = 350 + 210 + 230 = 790}$$

- طريقة القيمة المضافة :عند القيام بعملية الانتاج فان جميع القطاعات تحتاج إلى منتجات وسيطة من قطاعات أخرى ،لذلك فان المنتجات تمر بعدة مراحل من قطاع إلى اخر حتى تصبح سلعة نهائية تباع للمستهلك النهائي.

لتقدير الناتج وفق هذه الطريقة من خلال جمع مخرجات كل القطاعات و ذلك من خلال حساب القيمة المضافة للمنتوج في كل مرحلة مر بها بها من قطاع إلى اخر حتى يصبع سلعة نهائية.

القيمة المضافة للمنتوج= قيمة الانتاج في كل مرحلة–قيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الانتاج.

من المثال السابق، يمكن حساب الناتج بطريقة القيمة المضافة:

- القيمة المضافة للخبز: (و.ن)

راحل الانتاج	قيمة الانتاج	قيمة السلع الوسيطة	القيمة المضافة
القمح	100	–	100=0–100
الدقيق	200	100	100=100–200
الخبز	350	200	150=200–350

- القيمة المضافة للأحذية:

الانتاج	قيمة الانتاج	قيمة السلع الوسيطة	القيمة المضافة
الجلود	120	–	120
الأحذية	210	120	90 = 120 –210

- القيمة المضافة للملابس:

لانتاج	قيمة الانتاج	قيمة السلع الوسيطة	القيمة المضافة
قمشة	115	–	115
لابس	230	115	115=115–230

الناتج المحلي= مجموع القيم المضافة

الناتج المحلي = مجموع القيم المضافة = 150 + 100 + 100 + 20 + 90 + 115 + 115

=790 وحدة نقدية

2.4.طريقة الدخل:

إن السلع و الخدمات التي تحسب ضمن الناتج و التي تم الحصول عليها بدمج عوامل الانتاج :الأرض، العمل، التنظيم و رأسمال.

كل عامل انتاجي يحصل على دخل مقابل مساهمته في العملية الانتاجية، و بالتالي يمكن تعريف إجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة. و الناتج المحلي المحسوب بهذه الدريقة يسمى الدخل المحلي، و يتكون من:

- ✓ أجور ومرتبات: وهي الدخول التي يحصل عليها العناصر الإنتاجية نظير مساهمتها بدنياً وذهنياً في العملية الإنتاجية.
- ✓ أرباح وفوائد: وهي أرباح الشركات والمنشئات بينما الفوائد تمثل العائد الذي يحصل عليه العنصر الإنتاجي مقابل قيامه بإقراض مبالغ نقدية إلى المستثمرون.
- ✓ إيجارات وريع: وهي الدخول التي يحصل عليها العنصر الإنتاجي نظير ايجار مباني أو أراضي أو حقوق أخرى.
- ✓ دخول المهن الحرة: وهي الدخول التي لم يتم احتسابها في البنود السابقة و هي الدخول التي يتحصل عليها الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة.

الدخل المحلي= الأجور + الفوائد + الأرباح + الريوع + دخول المهن الحرة.

وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي يوزع لدفع تكاليف عوامل الانتاج و التي تمثل الدخل المحلي، بالاضافة إلى ذلك يوزع لدفع تكاليف غير عوامل الانتاج و التي تمثل:

- ✓ الضرائب غير المباشرة: و التي تفرض على المنتجين بمناسبة تداول المنتوج و التي يدفعها للدولة ثم يسترجعها من المستهلك النهائي.
- ✓ الاهتلاك: و هي تعويض السلع الرأسمالية التي يستخدمها في الانتاج من الناتج المحلي.
- ✓ **الاعانات** : و هي الاعانات التي تقدمها الدولة للمنتجين بهدف دعمهم في الانتاج وبيع المنتجات بأسعار منخفضة في السوق، و هي تقتطع من الناتج المحلي الاجمالي لأنه يحدد بسعر السوق.

تكاليف غير عوامل الانتاج = الضرائب غير المباشرة + الاهتلاكات – اعانات المنتجين.

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق = تكاليف عوامل النتاج + تكاليف غير وامل الانتاج

مثال:

اذا كان لديك الجدول التالي الذي يمثل معطيات خاصة باقتصاد ما خلال سنة معينة :

البيان	القيمة
الأرباح الموزعة و غير الموزعة	582
الأجور و الرواتب المدفوعة	3316
صافي الفوائد المدفوعة	148
الرسوم الجمركية	150
رسم على القيمة المضافة	350
دخول المهن الحرة	640
دخول ريعية	2200
اعانات المنتجين	468
الاهتلاك الخطي	60

✓ لحساب اناتج المحلي الاجمالي:

نحسب الدخل المحلي= الاجور + الفوائد + الأرباح + الريوع + دخول المهن الحرة.

$$= 582 + 148 + 640 + 2200 + 3316$$

= 6886 وحدة نقدية.

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق = الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + الاهتلاكات – إعانات المنتجين.

$$= 6886 + 150 + 350 + 60 - 468$$

= 6978 وحدة نقدية.

3.4.طريقة الانفاق:

يتم حساب الناتج المحلي الاجمالي وفقا هذه الطريقة من خلال حساب قيمة الانفاق الذي تم من طرف القطاعات الاقتصادية المكونة للدولة للحصول على الناتج المحلي الاجمالي، يمكن تقسيم الاقتصاد إلى أربع قطاعات اقتصادية:

- **القطاع العائلي**:وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى، و هو القطاع الذي يمتلك عوامل الإنتاج المختلفة. يحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي، و ينفق للحصول على السلع المعمرة ، غير المعمرة و الخدمات، و يرمز له بالرمز (C).
- **القطاع الحكومي** :يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع الاعانات التحويلية الاجتماعية للأفراد كمنح للعجزة وكبار السن و البطالة و أصحاب الدخول المحدودة، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية من قطاع الأعمال.

ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري.

- **قطاع الأعمال**:ويتألف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي. و بالتالي فوظيفته استثمارية ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري يرمز له بـ (I).
- **القطاع الخارجي**: يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم إنتاجها محلياً إلى دول أخرى و تسمى ب الصادرات و يرمز لها بـ X، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات و يرمز لها بـM وصافي الانفاق الخارجي هو الفرق بينهما ويرمز له بالرمز (X- M).

ويحسب الناتج من خلال هذه الطريقة بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الاجمالي= $C + I + G + X - M$

يسمى بالإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا: الناتج الوطني الاجمالي

1.تعريف الناتج الوطني الاجمالي:

مؤشر يستخدم لقياس النشاط الاقتصادي و يعرف على أنه" القيمة السوقية لكافة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما باستعمال عوامل الانتاج الوطنية سواء كانت موجودة داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية معينة لإشباع حاجات أفراد المجتمع".

من خلال التعريف يتضح أن الفرق بين الناتج المحلي و الناتج الوطني:

- فالناتج الوطني هو انتاج كل من يحمل جنسية الدولة سواء كان مقيما داخل الدولة التي يحمل جنسيتها أو خارجها أما الناتج المحلي فهو يشمل انتاج كل المقيمين داخل الدولة سواء كان يحمل جنسية البلد أم اجنبي.

2.العلاقة بين الناتج المحلي و الناتج الوطني:

إن العلاقة بينهما يمكن توضيحها في:

الناتج المحلي = الناتج الوطني- انتاج الوطنيين خارج الدولة + انتاج الأجانب داخل الدولة.

- ✓ و منه الناتج المحلي يزيد عن الناتج الوطني إذا زاد انتاج الأجانب داخل الدولة عن انتاج الوطنيين خارج الدولة.
- ✓ الناتج القومي يزيد عن الناتج المحلي إذا زاد انتاج الوطنيين خارج الدولة عن انتاج الأجانب داخل الدولة.
- ✓ قد يتساوى الناتج القومي مع الناتج المحلي إذا تساوى انتاج الأجانب داخل الدولة مع انتاج الوطنيين المقيمين خارج الدولة . AD

و بالتالي : الناتج القومي= الناتج المحلي + (عوائد عوامل الانتاج المحلية المتواجدة في الخارج – عوائد عوامل الانتاج الأجنبية المتواجدة بالداخل).

مثال:

وحدة نقدية

الانفاق الاستهلاكي الأسري	**102**	**الضرائب غير المباشرة**	**500**
الانفاق الاستهلاكي العمومي	**256**	**دخول المواطنين قادمة من الخارج**	**310**
الانفاق الاستثماري الخاص	**6000**	**دخول الأجانب مدفوعة للخارج**	**450**
التغير في المخزون	**200**	**دخول المهن الحرة**	**640**
الصادرات	**1620**	**الدخول الريعية**	**2200**
الواردات	**1200**	**الدعم للمنتجين**	**468**
الأرباح الموزعة و غير الموزعة	**582**	**الاهتلاك**	**60**
الفوائد الصافية	**148**	**الأجور و الرواتب**	**3316**

حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقتين:

أ.طريقة الانفاق:

الناتج المحلي الاجمالي = C + I + VS + G + X–M

VS: تعبر عن التغير في المخزون.

= 1200–1620+200+6000+256 +102

= 6978 وحدة نقدية.

ب. طريقة الدخل:

الدخل المحلي = الاجور + الفوائد + الارباح + الريوع + دخول المهن الحرة

= 582+148+640+2200+3316

= 6886 وحدة نقدية.

الناتج المحلي الجمالي= الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + الاهتلاك– الاعانات.

= 6886+ 500 + 60–468.

= 6978 وحدة نقدية.

- حساب الناتج الوطني الاجمالي= الناتج المحلي الاجمالي+ دخول قادمة من الخارج+ دخول مدفوعة للخالرج.

الناتج الوطني الاجمالي= 6978+310-450

= 7118 وحدة نقدية.

3.بعض المفاهيم الأخرى المرتبطة بالناتج المحلي و الناتج الوطني

هناك بعض المفاهيم التي يمكن استخراجها من الناتج المحلي الاجمالي و الناتج الوطني الاجمالي، أهمها:

1.3.إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج الوطني:

يقوم إجمالي الناتج المحلي باحتساب قيم السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها محلياً. إلا أن هذه العناصر قد تعود ملكيتها لغير المواطنين (شركات أجنبية مثلاً)، مما يعني أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تذهب إلى الخارج. وفي نفس الوقت، فإن هناك عناصر إنتاج وطنية تعمل بالخارج ومن ثم فإنها تحصل على عوائد يتم تحويلها إلى الداخل. ويمثل الفرق بين هذه العوائد المحولة إلى الخارج والعوائد المحولة إلى الداخل بصافي عوائد عناصر الإنتاج .

وعند إضافة صافي عوائد عناصر الإنتاج إلى إجمالي الناتج المحلي فإننا نحصل على إجمالي الدخل الوطني.

إجمالي الناتج الوطني= صافي عوائد عناصر الإنتاج ج+ إجمالي الناتج المحلي.

صافي الدخول المحولة من و إلى الخارج= دخول مستلمة من المواطنين بالخارج – دخول الأجانب المدفوعة للخارج.

2.3.صافي الناتج المحلي :

إن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام الآلات والمعدات والمباني والتي تفقد نسبة معينة من عمرها أو طاقتها الإنتاجية مع مرور الوقت، ويسمى هذا بإهتلاك رأس المال ، يقوم المنتج نتيجة ذلك بتخصيص مبلغ معين لصيانة الآلات والمعدات ومن أجل شراء آلات ومعدات جديدة تحل محل القديمة، وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لإهتلاك رأس المال من إجمالي الناتج المحلي نحصل على صافي الناتج المحلي:

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي –إهتلاك رأس المال

الناتج الوطني الاجمالي= الناتج المحلي الاجمالي + صافي الدخول المحولة من و إلى الخارج.

الدخل الوطني= الناتج الوطني الاجمالي+ الضرائب غير المباشرة + الاهتلاكات– اعانات الانتاج.

5.3.الدخل الشخصي:

ان الدخل الوطني الناجم عن الانتاج لا يصل بأكمله إلى أيدي الأفراد الذين ساهموا في انتاجه، و انما ستقتطع منه اجزاء كالتأمينات الاجتماعية و المساهمة في الضمان الاجتماعي، و الضرائب التي تفرض على دخل و أرباح الشركات بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة و غير الموزعة.

و في نفس الوقت الأفراد يحصلون على على إعانات أو تحويلات من الحكومة أو من الخارج أو الهيئات أو المنظمات....الخ ، و هي إضافات للدخل الوطني ليست ناشئة من الانتاج .

فاذا جمعنا الدخل الوطني و اضفنا ما يحصل عليه الأفراد من دخل ليس من الانتاج و طرحنا منه الاقتطاعات و هي (الأرباح المحتجزة، الضرائب على الأرباح و دخل الشركات، أقساط الضمان الاجتماعي و التقاعد) نحصل على الدخل الشخصي.

الدخل الشخصي: الدخل الوطني–(ضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + أقساط الضمان الاجتماعي و التقاعد)+دخول من مصادر أخرى غير الدخل.

6.3.الدخل المتاح (التصرفي):

وهو الدخل الذي يمكن للفرد التصرف فيه وإنفاقه على استهلاك السلع والخدمات المتعددة وتوفير الباقي في صورة ادخار. ويمكن التوصل إلى تحديد مستوى الدخل المتاح كما يلي:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب على الدخل

7.3. الاستهلاك والادخار :

يقوم الفرد بعد حصوله على الدخل المتاح، بتوزيعه على الاستهلاك (C) والادخار (S)، أو:

الدخل التصرفي = الاستهلاك + الادخار.

الفصل الرابع: النظرية الكلاسيكية في التوازن الاقتصادي

لقد بني علم الاقتصاد الكلي نتيجة مساهمة مجموعة من الاقتصاديين عبر التاريخ، و التي أعطت لهذا العلم مبادئه و أسسه العلمية، و التي بدأت بمساهمة اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل مناقشة و تحليل هذه النظرية لفهم النظريات التي جاءت بعد الكلاسيك.

أولا: أصول و مباديء النظرية الكلاسيكية

ظهرت هذه المدرسة في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 حيث وضع أصولها الفكرية وقواعدها **آدم سميث** وساهم في تطورها **دافيد ريكاردو** و**جون ستيوارت ميل** و **جان باتيست ساي** و **مالتوس** وتعبر هذه النظرية على الآراء و الأفكار المفسرة لعمل النظام الرأسمالي، وتتمثل أهم مبادئ هذه النظرية في:

- **الحرية الاقتصادية:** ترى الحرية للأفراد في ممارسة نشاطهم.
- **عدم تدخل الدولة:** يقصد بها عدم التدخل للدولة في حرية الأفراد وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وتدخلها يجب أن تكون في نطاق ضيق (ممارسة وظائف الدولة الحارسة) تتمثل في الأمن، الدفاع، العدالة و المرافق العمومية.
- **كل عرض يخلق الطلب المساوي له:** أو ما يعرف بقانون ساي للمنافذ حيث يقوم هذا القانون على فكرة أساسية وهي أن كل سلعة في النظام الرأسمالي تخلق لها منفذا أو طلبا بعد عملية إنتاجها أي أن الإنتاج متغير مستقل فيحين أن الطلب تابع له ، ولهذا لا يمكن أن تكون في المجتمع طاقات عاطلة أي أننا نقوم بالتوظيف أولا ونستعمل كل ما هو متاح من طاقات إنتاجية والناتج يجد له منفذا ومنه فان المنتجين يحددون إنتاجهم ليس انطلاقا من الطلب وإنما على أساس حجم الاستخدام من العمل.
- **حيادية النقود:** تعتبر النقود حسب هذه النظرية ليس لها أي قيمة فهي مجرد وسيط للتبادل و عربة لنقل القيم، و الأفراد لا يحتفظون بها لأنهم يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال استهلاك السلع و الخدمات عن طريق انفاق الدخل.
- خضوع سوق العمل للمنافسة الحرة، وهذا يعني أن العمل كعنصر من عناصر الإنتاج هو عبارة عن بضاعة لها ثمنين ثمن يسمى بالثمن الطبيعي ويحدده المعاش (أجر المعاش) وهذا الأجر عند ريكاردو

غير قابل للتغيير (الأجر الحديدي)، والثمن السوقي الذي هو عبارة عن الأجر الذي يتحدد في السوق من خلال العرض والطلب.

- إن تحليل الطلب على العمل وعرض العمل يكون على مستوى المنشأة ثم يتم التعميم على الاقتصاد الوطني أي أن التحليل هو جزئي.
- تعظيم الربح بالنسبة للمنتج وتعظيم المنفعة (منفعة الأجر) بالنسبة للعامل وتجانس وحدات العمل.
- **قانون السوق:** هو الاعتماد على جهاز السعر في تحقيق التوازن ويعتقدون أن الاقتصاد دائما في حالة توازن فإذا حدث أي اختلاف فسرعان ما يعود التوازن من جديد من خلال جهاز السعر الذي يؤثر على قوى العرض و الطلب.
- **مستوى الاستخدام التام:** إن الاقتصاد دائما في حالة توازن عند مستوى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج ولا يؤمن الكلاسيك بوجود الأزمات فان وجدت فهي مؤقتة سرعان ما تزول عن طريق الية الأسعار.

و البطالة غير موجودة وإن وجدت البطالة فهي تسمى بالبطالة الاختيارية سببها رفض العمال العمل عند مستوى الأجور النقدية السائدة في سوق العمل و هي الاجور التوازنية، لأنهم يعتقدون أن الجهد المبذول في العمل أكبر من الأجرة التي يتقاضونها.

- السوق تسوده المنافسة الكاملة.

ثانيا: النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي

إن النموذج الكلاسيكي الذي يبحث في تحديد مستوى التوازن الكلي أي تحديد مستوى العمالة والإنتاج، نموذج مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق ، ويهتم هذا التحليل بسوق العمل وسوق السلع والخدمات ويتحدد كل من مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام حسب الكلاسيك بتفاعل الطلب على عوامل الإنتاج، الذي يحدده المنتج وفق مبدأ تعظيم الربح ، وعرض هذه العوامل من طرف العائلات ، وذلك وفق مبدأ تعظيم المنفعة .

وسوف نقوم أولا بدراسة سوق العمل الذي يتحدد فيه معدل الأجر الحقيقي التوازني وحجم العمل التوازني وانطلاقا منه يتحدد حجم الإنتاج ثم نقوم بدراسة سوق السلع والخدمات التي يتحدد فيها حجما الادخار والاستثمار ثم نقوم بدراسة سوق النقد وذلك لتحديد السعر الذي تباع به المنتجات .

1.توازن سوق العمل وتحديد حجم الإنتاج:

يتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه.

1.1.الطلب على العمل:

إن الطلب على العمل يمثل احتياجات المنتجين من العمال ويتحدد بصورة أساسية بمعدل الأجر الحقيقي والتي تمثل نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار.

ورياضيا الطلب على العمل هو دالة في الأجر الحقيقي كما يلي:

$$Ld=f(w/p)$$

حيث أن هذه الدالة له خاصيتين هما:

- ✓ هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي.
- ✓ ميل الدالة سالب و الدليل: $\frac{\delta LD}{\delta W/P} < 0$

لأن المنتج في النظام الرأسمالي يخضع لقاعدة تعظيم الربح ويتم الوصول إلى هذه الوضعية لما تتساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي أي لما يتساوى الأجر النقدي مع قيمة الناتج الحدي $((MP)P=W)$

وهذه العلاقة تعكس لنا معادلة الطلب على العمل حيث أن المنتج يتوقف عن التوظيف بمجرد الوصول إليها.

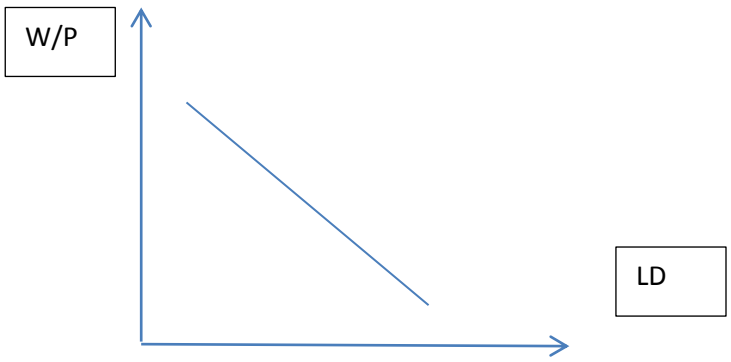

2.1..عرض العمل:

ويقصد به كمية العمل التي يكون العمال على استعداد لتقديمها عند مستوى معين من الأجور السائدة في السوق. و عرض العمل هو أيضا دالة في الأجر الحقيقي، ويمكن تمثيل دالة

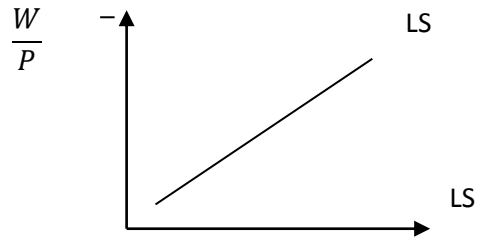

1.3.توازن سوق العمل:

يتحقق توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل :

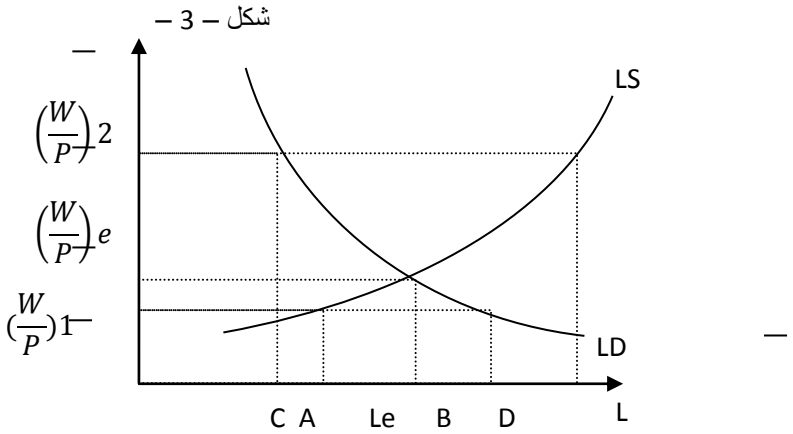

سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر هذا العجز بالمقدار "A–B" وهنا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين من أجل توظيف العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض ثبات الأسعار) أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي هو السائد $(\frac{W}{P})$ فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه وهذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار C–D ، ومن أجل القضاء على هذه البطالة لابد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض ثبات الأسعار) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التقاطع وهي نقطة التوازن حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازني .

إن حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في التوازن هما نفسهما حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في الاستخدام الكامل .

4.2.تحديد حجم الإنتاج التوازني :

يتم تحديد حجم الإنتاج التوازني انطلاقا من دالة الإنتاج و تكتب : $y = f(L,K,T \dots)$

حيث y: يمثل الإنتاج

L,K.....: هي عوامل الإنتاج و تتمثل في العمل و راس المال و التكنولوجيا....

وبما أن التحليل في الفترة القصيرة فان العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى تبقى ثابتة فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط وبالتالي تصبح دالة الإنتاج على الشكل :$y = f(L)$

2.التوازن في سوق السلع والخدمات.

يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات لما يحدث التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي .

1.2.العرض الكلي:

استنادا إلى النظرية الكلاسيكية فإن العرض الكلي يأخذ الشكل التالي:

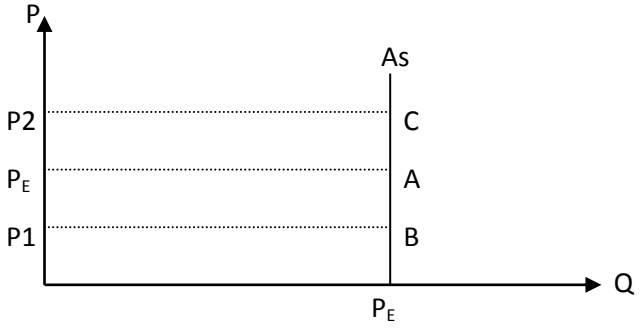

2.2.الطلب الكلي :

وهو يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين الأسعار والإنتاج، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكمية للنقود، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج ، أو يمكن التعبير عن ذلك من جانب آخر، إذا كانت سرعة دورات وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود) فإنه يمكن الحصول على علاقات بين المتغيرات المتبقية وهي : P و M ، فإذا كانت مثلا كمية النقود ثابتة فإن الإنتاج Y والأسعار P سوف يتغيران عكسيا .

وبالتالي يكون منحى الطلب الكلاسيكي سالب الميل .

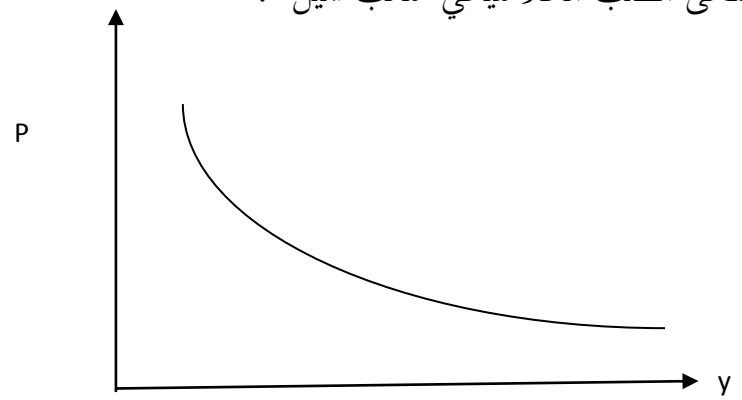

حسب الكلاسيك فإن حالات الاختلال في هذا السوق سببها التغير في الطلب الكلي وليس الإنتاج لأن الإنتاج بالمفهوم الكلاسيكي مستقر وثابت عند مستوى التشغيل الكامل. وتعالج هذه الاختلالات من خلال مرونة الأسعار للعودة إلى وضع التوازن.

اذا قام بعض الأفراد بادخار جزء من دخلهم فهل ينتج عن ذلك قصور في الطلب بقيمة المبلغ المدخر.

- ✓ أجاب الكلاسيك على هذا السؤال بالنفي لأن الادخار هو شكل من أشكال الانفاق، اذ يمثل الانفاق على السلع الرأسمالية.
- ✓ لأن الادخار سيتحول إلى استثمار بشكل الي، و بظلك لا يمكن حدوث نقص في الطلب.
- ✓ إن تحويل الادخار إلى استثمار يتم بصورة الية بفعل معدل الفائدة، حيث يعتبر حجر الأساس لأنه الأداة التي يبقى من خلالها قانون ساي صحيحا.

- **الادخار**: الادخار يرتبط بصورة مباشرة بسعر الفائدة وهناك علاقة طردية بينهما لأن سعر الفائدة هو بمثابة عائد بالنسبة لصاحب رأس المال (أي المدخر) .
- أن ميل دالة الادخار هو موجب وذلك لأن هدف المدخر هو تعظيم المنفعة.
- **الاستثمار**: المستثمر هو المقترض لرأس المال أي أن سعر الفائدة بالنسبة للمستثمر عبارة عن تكلفة . ولهذا فهو تخفيض سعر الفائدة أكبر ما يمكن ومن جهة أخرى زيادة العائد المتوقع من الاستثمار، وذلك لأن هدفه هو تعظيم الربح. ومنه فإن الاستثمار له علاقة عكسية بسعر الفائدة ونعبر عنه رياضيا كما يلي : $I = f(i)$
- **توضيح شرط التوازن بيانيا**: إن وضع التوازن هو النقطة التي يتقاطع فيها كل من منحنى (I) مع منحنى(S) وذلك كما هو موضح في الشكل:

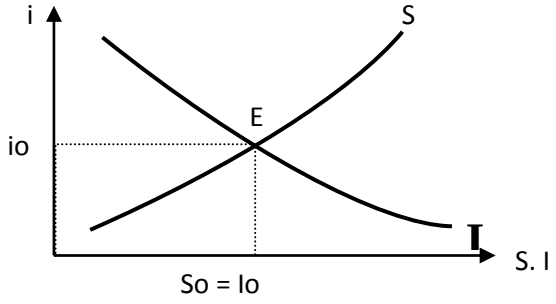

نلاحظ من الشكل أن نقطة التوازن هي نقطة E عند (I=S) يمكن معرفة سعر الفائدة التوازني في سوق السلع والخدمات.

ومما يجب ملاحظته هو أن سعر الفائدة حسب الكلاسيك هو متغير حقيقي أي يتم تحديده في القطاع الحقيقي (حيادية النقود).

توازن سوق العمل يمكنن من تحديد حجم العمل ومن ثم حجم الإنتاج الحقيقي، وتوازن سوق السلع والخدمات يمكن من تحديد كيفية توزيع هذا الدخل بين الادخار والاستهلاك.

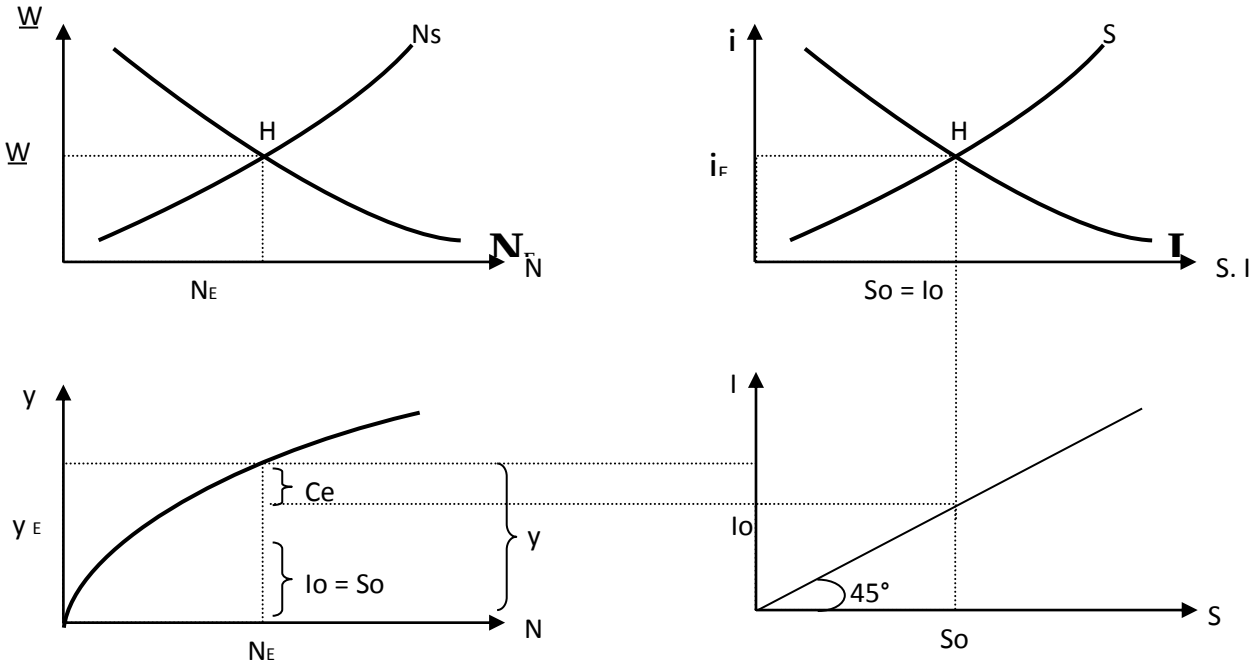

3.توازن سوق النقد:

يتحدد التوازن في سوق النقد بتساوي كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة، وتحدد هذا التوازن من خلال معادلتي فيشر و كامبردج.

1.3.معادلة فيشر

مرت هذه معادلة فيشر بعدة مراحل من مجرد علاقة تكافؤ أو تطابق: $MV=PT$

إلى علاقة سببية:

$$MV = PY$$

تصف العلاقة بين مستوى العام الأسعار وكمية النقد بحيث يكون : $P = f(M)$ وبالتالي العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار علاقة طردية تناسبية و في اتجاه واحد.

2.3.معادلة كامبردج

صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقد :

$$Md = kPY$$

وإذا كان الطلب على النقد متغيرا داخليا في النموذج الكلاسيكي فإن عرضه يعتبر متغير خارجي MS= Mo تحدده السلطات النقدية .

والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد MS بالطلب عليه Md .

$$Md = Ms \qquad \text{و منه} \qquad kPY = \frac{PY}{V}$$

نستخرج المستوى العام للسعر التوازني $P = \frac{kY}{Md} = \frac{MsV}{Y}$

حيث P يعبر عن المستوى العام للأسعار التوازني.

ويمكن تمثيل التوازن بيانيا كما يلي:

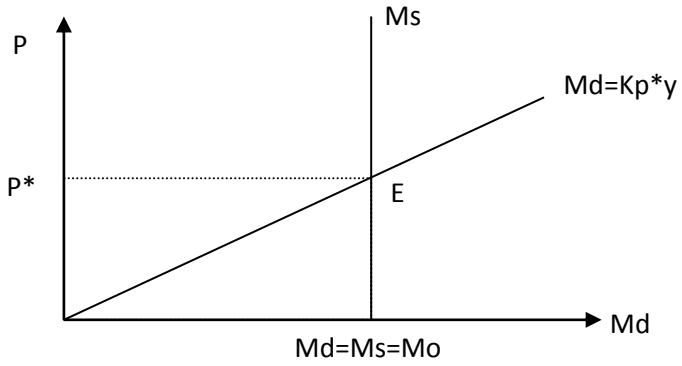

- ✓ عرض النقد وهو متغير خارجي Ms = Mo
- ✓ شرط توازن سوق النقد هو : Mo = Ms = Md
- ✓ تحديد المستوى العام للأسعار "P"

الشكل التالي يعبر عن التوازن عند الكلاسيك:

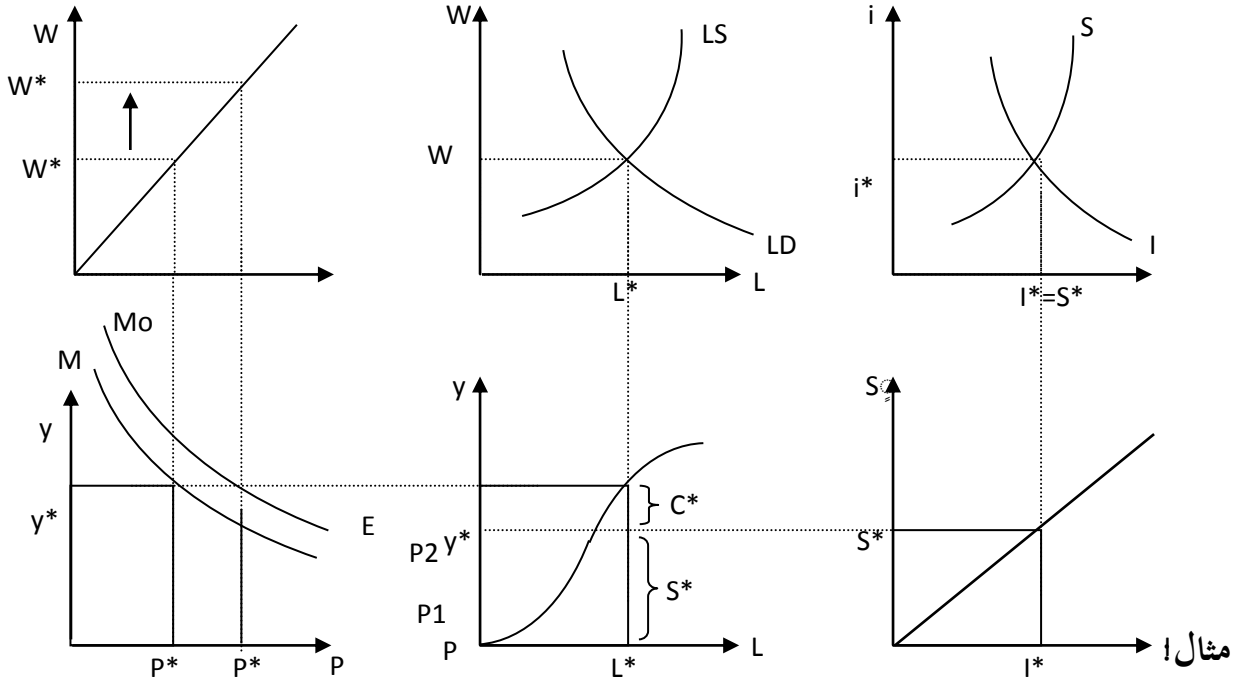

لدينا النموذج التالي:

$Y=F(L)$

$Y=F(L)$,$L_D=(\frac{W}{P})$

$L_S=E\ (\frac{W}{P})$,$L= L_{D-} L_S$

$S= F(i)$, $I=F(i)$

$C=Y-S$

المطلوب:

- علق على مختلف هذه النماذج الاقتصادية تعليقا يتناسب على فكرة المدرسة التي ينتمي إليها .
- فسر لماذا يعتبر النموذج السابق نموذج عرض .

الحل:

$$Y = F(L)$$

- ✓ تعبر عن حجم الانتاج بدلالة العمل حسب النموذج الكلاسيكي وهي علاقة طردية :

$$L_D = (\frac{W}{P})$$

- ✓ وتعبر أن حجم العمل المطلوب يتحدد على أساس الأجر الحقيقي وهي علاقة عكسية حسب الكلاسيك .

$$L_S = E\ (\frac{W}{P})$$

- ✓ تعبر عن عرض العمل ويتحدد على أساس الأجر الحقيقي وهي علاقة طردية حسب الكلاسيك وبالتالي توجد بطالة إجبارية.

$$L = L_D = L_S$$

- ✓ تعبر عن توازن سوق العمل حسب الكلاسيك أن هذا المستوى لا توجد بطالة إجبارية

$$S = F(i)$$

- ✓ تعبر هذه الدالة عن الادخار وحسب الكلاسيك أن كلما كان الاستثمار كبير معدل الفائدة أقل والعكس صحيح.

$$I = F(i)$$

- ✓ تعبر عن دالة الاستهلاك حسب الكلاسيك حجم الاستهلاك يتحدد بعد الادخار والباقي يكون استهلاك لأنه كلما أدخر أكثر يحصل على منفعة أكبر .

$$C = y - S$$

– يعتبر هذا النموذج نموذج عرض لأن الكلاسيك يعتمدوعلى تحديد الانتاج دون الاخذ بعين الاعتبار الطلب لأنهم يعتمدون على قانون ساي للمنافد .

مثال تطبيقي:

إذا توفرت لديك المعادلتين التالتين:

$L=112+6.5(\frac{W}{P})$.....(1)

$L=195.3-17.3(\frac{W}{P})$.....(2)

- من خلال المعادلتين السابقتين أي منهما تمثل دالة العرض على العمل ودالة الطلب على العمل.
- بافتراض أن الأجر الاسمي 6.25 ون وأن المستوى العام للأسعار هو P=2.5 فهل السوق في حالة توازن أم لا ولماذا
- ماذا يجب العمل لتحقيق الوضع التوازني.
- بافتراض أن الأجر النقدي ارتفاع إلى 10.5 ون والمستوى العام لأسعار أصبح يساوي 3ون وضح بيانيا وحسابيا في سوق العمل .
- مثل بيانيا الحالات السابقة.

الحل:

$L_S=112+6.5(\frac{W}{P})$

$L_S=112+6.5(\frac{W}{P})$: ميل المعادلة موجب يعبر عن العلاقة الطردية بين $(\frac{W}{P})$ دالة العرض العمل.

- أما المعادلة الثانية فيملها سالب ويعبر $(\frac{W}{P})$ وبالتاي هي دالة الطلب على العمل.

W=6.25

P=2.5 µ.m

$LS = 122 + 6.5(\frac{W}{P})$

122+6.5(2.5)=128.25وحدة عمل

$L_D=195.3-17.3(\frac{W}{P})$

195.3-17.3(2.5)=152.05 وحدة عمل

$L_S=128.25$

$L_D=152.05$

سوق العمل في حالة لا توازن $L_S + L_D$ لأن حجم العمل المطلوب أكبر من حجم العمل المعروض بسبب أن الأجر الحقيقي يراه العمال منخفض وبالتالي امتنعوا عن عرض خدماتهم للمنتجين مما أدى بسوق العمل من المعاناة من البطالة الإجبارية.

$$L_S = L_D \Rightarrow 112+6.5\left(\frac{W}{P}\right) = 195.3-17.3\left(\frac{W}{P}\right)$$

الأجر التوازني

$$112-19.5=6.5\left(\frac{W}{P}\right)+17.3\left(\frac{W}{P}\right)^{*} \text{ و.ن } =3.5$$

لنعوض في المعادلة: $L_D = L_S = 112+6.5(3.5) = 134.75$

مثال:

$$\mathbf{Ls}=\frac{1}{25}\left(\frac{w2}{p2}\right) \text{ , } L_D = \frac{400p2}{\left(\frac{w}{p}\right)2}$$

✓ تحديد شرط توازن سوق العمل:

$$L_s = L_D \Rightarrow \frac{1}{25}\left(\frac{w2}{p2}\right) = \frac{400p2}{\left(\frac{w}{p}\right)2}$$

$$W^4 = 10.000\ p^4$$

$$\Rightarrow \frac{w}{p} = \sqrt[4]{10000} = \left(\frac{w}{p}\right) = 10$$

✓ حجم العمل التوازنين:

$$\left(\frac{w}{p}\right)2 = \frac{1}{25}(10)^2$$

$$L_S = L_D = 4$$

✓ حجم الإنتاج:

$$Y = 40(4)^{1/2} = 80$$

✓ حساب المستوى العام للأسعار:

كمية النقود المعروضة : $M_S=40$، و سرعة دوران النقود يساوي: $V= 4$

$$P = \frac{MS.v}{y} = \frac{40.4}{80} = 2$$

✓ حساب القيمة النقدية للإنتاج:

قيمة الإنتاج = حجم الإنتاج x المستوى العام للأسعار 80x2=160و.ن

✓ حساب الأجر النقدي:

$$\frac{w}{p}=10\Rightarrow w=10.p$$

$$W=10x2=20$$

✓ تغير عرض النقود بـ100%:

$$\Delta Ms=+100\% \ , \ Ms=40+40=80$$

حسب التحليل الكلاسيكي فإن أي تغير في عرض النقود يأثر على المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ، لأن مسنوى الانتاج ثابت، و بالتالي سوف يصبح المستوى العام للأسعار : P=4.

ثالثا :تقييم النظرية الكلاسيكية

سادت هذه النظرية لفترة طويلة من الزمن إلى غاية حدوث أزمة الكساد العظيم خلال سنة 1933/1929 أين أثبتت هذه النظرية فشلها في إعطاء حل وتفسير لهذه الأزمة.

1.انتقادات ومظاهر الأزمة:

لقد فشلت النظرية الكلاسيكية في حل الأزمة الاقتصادية التي وقع فيها النظام الرأسمالي والتي أثبت أن مبادئ النظرية مجرد مغالطات خاصة **قانون المنافذ – حيادة النقود – عدم تدخل الدولة– تلقائية التوازن.**

بدأت صعوبات تطبيق النظرية الكلاسيكية تظهر بعد ما توقفت الآلة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي على العرض مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية و الإنتاجية وإفلاس العديد منها بسبب الخسائر التي حققتها مما أدى إلى ضعف الدافع للاستثمار، وتسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة حيث قدرت في سنة 1933 بـ 25% في أوربا بعدما كانت 2% في سنة 1926 وانخفضت أسعار السلع والخدمات.

من خلال كل ما سبق ظهرت فكرية جديدة رائدها كينز قامت على شكل التفكير والفكر الكلاسيكي حيث قام كنز بدراسة الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي مستخلص منها عدم صحة التحليل الكلاسيكي وأنقذ هذا النظام من الانهيار وأعطى كنز للنقود دورها في الاقتصاد ، كما تدعى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعارض فكرة مرونة الأجور لأن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي يؤدي انخفاض العرض الكلي ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

الفصل الخامس: النظرية الكينزية و التوازن الاقتصادي الكلي

أولا : مباديء النظرية الكينزية

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز بإصدار كتابه سنة 1936م تحت عنوان النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود وعبر فيه عن أفكاره المعاكسة للفكر و التحليل الكلاسيكي، و التي كانت أفكارها معاكسة تماما للتحليل الكلاسيكي ، أهمها :

- ✓ ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياساتها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد إلى وضعية التوازن من خلال استعمال سياساتها الاتفاقية وتشريعاتها الضريبية؛
- ✓ إن النقود ليست حيادية وإنما مخزن للقيمة ولها دور كبير في الاقتصاد؛
- ✓ إن التوازن لا يحدث بصفة تلقائية وإنما عن طريق تدخل الدولة؛
- ✓ ضرورة الزيادة في الأجور للمعالجة البطالة لأن الزيادة في الأجور تؤدي إلى الزيادة في القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب الكلي ـ العرض الكلي يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة؛
- ✓ وجود بطالة إجبارية سببها المنتجين بسبب تخفيض مستوى الأجر.

نال كينز قسط كبير من القبول والنجاح من خلال إدارة الطلب الكلي لحل الأزمات الاقتصادية إلا أنه في الخمسينات أصبحت النظرية الكينزية نظرية تقليدية بسبب عجزها عن حل أزمة التضخم التي ضربت النظام الرأسمالي في هذه الفترة ،فظهرت نظريات جديدة حيث تم إدخال تعديلات على النظرية الكلاسيكية لتصبح أساس على الهجوم على النظرية الكينزية حيث ظهرت النظرية النقدية بزعامة **فريدمان** وأتباعه وظهرت نظريات أخرى أدخلت تعديلات على النظرية الكنزية وظهر الكينزيون المحدثون والكينزيون الجدد .

– انتقادات النموذج الكلاسيكي:

يعتبر كينز أول من انتقد التحليل الكلاسيكي سواء من ناحية الافتراضات أو من ناحية تحليل الظواهر واهم الانتقادات :

- ✓ من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة الاستخدام الكامل والتي تمثل الوضع التوازني بل يرى كينز بأن مستوى الاستخدام الناقص هو الحالة الأكثر شيوعيا وواقعيا، ولهذا توجد بطالة إجبارية نتيجة نقص فرص العمل.
- ✓ فكرة عدم حدوث فائض في الإنتاج غير صحيحة والدليل على ذلك أزمة 1929 – 1933 والتي أنتج عنها فائض في الإنتاج.

- ✓ الإنتاج لا يكون ثابت بل متغير حسب الظروف السائدة.
- ✓ عدم قابلية الأجور للانخفاض بصفة مستمرة لأنه هناك حد أني للأجور تحدده الحكومات مع النقابات ورجال الأعمال ويسمى الحد الأدنى اللازم للمعيشة ويختلف من دولة إلى أخرى.
- ✓ العرض ليس هو الأساس بل الطلب هو الأساس، وإن الطلب يمكن أن يكون غير كافي ر لامتصاص كل إنتاج، ولهذا يقترح كينز مايلي:
- ✓ زيادة النفقات الحكومية أو التخفيض في الضرائب أي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بغرض إرجاع الاقتصاد إلى نقطة التوازن وبالتي لا يمكن زيادة الإنتاج إلا بزيادة الطلب.
- ✓ حجم الإنتاج يعتمد على عدة عوامل وليس على عنصر العمل فقط.
- ✓ يرفض فكرة حيادة النقود ويعتبر أن النقود دورا أساسي في الحياة الاقتصادية وإنها تؤثر على المتغيرات الحقيقية، والزيادة في عرض النقود قد يؤدي إلى التخفيض في أسعار الفائدة وبالتالي الزيادة في الاستثمار- زيادة الإنتاج - زيادة الطلب على اليد العاملة - تخفيض معدلات البطالة.
- ✓ يرفض أن عرض النقود يؤثر على المستوى العام للأسعار بل يمكن أن يؤثر على المستوى العام للأسعار في عرض النقود.

ثانيا: تحديد الناتج التوازني في اقتصاد يتكون من قطاع واحد: القطاع العائلي.

يبنى هذا النموذج على فرضية هامة و هي أن الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى الانتاج أو العرض الكلي، لذلك لابد من دراسة مكونات الطلب الكلي قبل دراسة الطريقة التي يتحدد بها مستوى الناتج أو العرض الكلي.

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة. لذلك، تعتبر معرفة التغييرات في الاستهلاك الناتجة عن التغيرات في الدخل من المعلومات المهمة جداً للتعرف على التأثيرات التي تحدثها هذه التغيرات على الاستثمار ومستوى الاستخدام، وبالتالي مستوى دخل التوازن الكلي في الاقتصاد، لذلك دراسة الاستهلاك يمكن من الأخذ بعين الاعتبار دوره في تحديد مستوى التوازن الاقتصادي .

1.دالة الاستهلاك

تعتبر النظرية التي جاء بها كينز بواسطة ما أسماه بالقانون النفسي حول العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الاستهلاك من أهم عناصر النظرية الحديثة لتحديد الدخل. وتنص على "أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما زادت دخولهم، ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل". أما الجزء المتبقي من الدخل فيتم ادخاره.

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الخطية التالية:

$$C = a + bY$$

حيث أن :

C = الإنفاق الاستهلاكي

Y = الدخل الحقيقي

a = الاستهلاك المستقل عن الدخل

b = ميل دالة الاستهلاك

1.1.الميل الحدي للاستهلاك:

- يطلق على (b) الميل الحدي للاستهلاك (MPC) وتعرف على أنها نسبة التغير في الاستهلاك مع تغير الدخل وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل وحدة نقدية إضافية للدخل
- تتراوح قيمة (b) بين الصفر والواحد الصحيح ($0 < b < 1$) وهي موجبة لأن العلاقة بين (C) و (Y) طردية كما جاء في نظرية كينز، وأقل من الواحد الصحيح لافتراض كينز بأن الأفراد يدخرون جزءً من دخولهم.

✓ الاستهلاك التلقائي وهو حجم الاستهلاك غير المرتبط بالدخل أو حجم الاستهلاك لما يكون $y=0$

بيانيا : دالة الاستهلاك لا تمر بالمبدأ وتأخذ خط مستقيم .

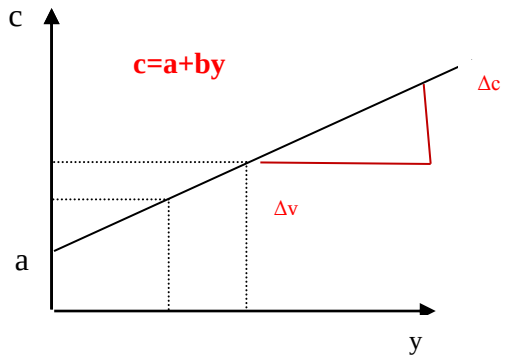

2.1.الميل المتوسط للاستهلاك:

يمثل نسبة الاستهلاك من الدخل ويحسب $(\frac{c}{y})$

3.1.تحديد الناتج التوازني:

$y=a+by_d \Rightarrow y-by=a \Rightarrow y^{*}=\frac{1}{(1-b)}\ a$

يتحدد الناتج التوازني أو حجم العرض الكلي في نموذج فيه قطاع واحد و هو القطاع العائلي من خلال تقدير حجم طلب الكلي والذي يمثل C ويساويه بحجم العرض الكلي y^{x} فنجد الناتج التوازني M

$y=c \Rightarrow y=a+by_x$

$y_d=y-t+r \Rightarrow y_d=y_x$

$y=a+\ by_d \Rightarrow y-by=a \ \Rightarrow \ (1-b)y \Rightarrow$: وفي ظل عدم وجود الحكومة $T=0$ و $R=0$

$y^{x}=\frac{1}{(1-b)}\ a$

مثال:

إذا كان لديك الجدول التالي

الدخل الوطني	الاستهلاك	B
0	100	-
100	175	0.75
200	250	0.75
300	325	0.75
400	400	0.75
500	475	0.75
600	550	0.75
700	625	0.75

المطلوب: حدد الوضع التوازني أو الناتج التوازني

الحل :

a=100

$b=\frac{\Delta c}{\Delta y}=\frac{c2-c1}{y2-y1}$

c=100+0.75y

$y=c\Rightarrow y=100+0.75y\Rightarrow\frac{1}{(1-0.75}=100$

2.الادخار:

بعد تحديد حجم الاستهلاك من الدخل من طرف العائلات ما تبقى بوجه نحو الادخار وبالتالي فإن الادخار حسب كينز هو متغير متبقي هو دالة تابعة للدخل وليس لسعر الفائدة وحسب كينز الادخار هو دالة خطية تكتب على الشكل التالي: $S=f(y)= S_0+s_y$

$y=c+s\Rightarrow s=y-c$

$\Rightarrow s=y-ca-by$

$\Rightarrow s=y-a-by$

$S=(1-b)y-a$

و منه : $S_0=-a$ و $s=1-b$.

$S=s+sy$

حيث S_0 تمثل الادخار التلقائي هو الممول من مصادر أخرى غير الدخل كالاقتراض.

s تمثل الميل الحدي للادخار أو تشمل النسبة المخصصة للادخار من الدخل وتحسب الميل الحدي للادخار:

$$\frac{\Delta c}{\Delta y}$$

ميل منحى دالة الادخار موجب فهو يعبر عن العلاقة الطردية مابين الدخل والادخار

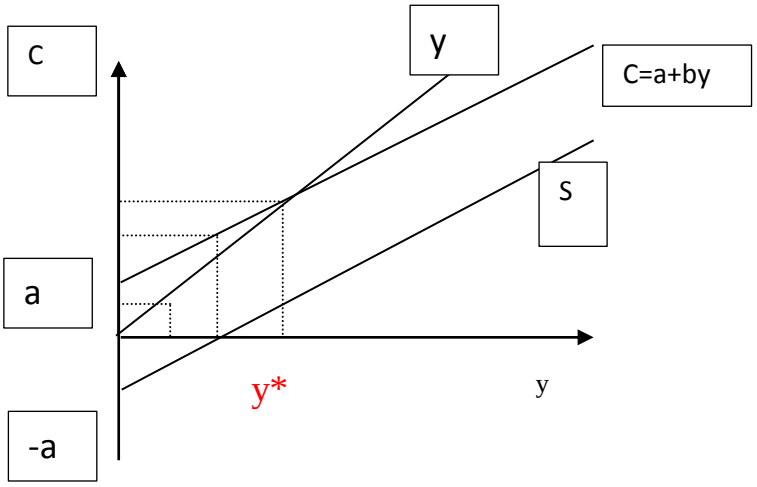

1.2.الميل المتوسط للادخار:

$\frac{S}{Y}$ وهو يمثل نسبة الادخار إلى الدخل

2.2.تحديد الوضع التوازني:

يسمى الناتج بالناتج التوازني عندما يتساوى مع الطلب الكلي

وبالتالي في هذه الحالة لابد أن يساوي C وعند هذا المستوى يكون حجم الادخار=0

3.2. الوضع التوازني بيانيا:

يمثل الوضع التوازني يتقاطع منحنى الطلب الكلي لدالة الاستهلاك مع منحنى العرض الكلي

- حسابيا: $y=c \Rightarrow y=a+by$

$$y^*= \frac{1}{(1-b)} a$$

- انطلاقا من الجدول السابق أكمل الجدول بحساب الميل المتوسط للادخار و الميل المتوسط للاستهلاك ثم أوجد الوضع التوازني بياني وحسابيا.

$\frac{c}{y}$	$\frac{s}{y}$	y−c=s	C	Y
–	–	−100	100	0
1.75	−0.75	−75	175	100
1.25	−0.25	−50	250	200
1.085	−0.085	−25	325	300
1	0	0	400	400
0.95	0.05	25	475	500
0.91	0.009	50	550	600
0.89	0.11	75	625	700

- إيجاد الوضع التوازني بيانيا:

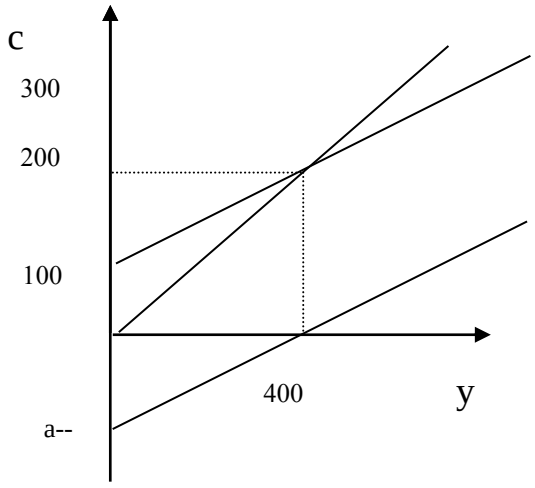

- تحديد الوضع التوازني حسابيا:

$s=(1-b)y_d-a$

$a=100$

$b=\frac{\Delta c}{\Delta y}=0.75$

$S=(1-0.75)y_d-100$

$=0.25y_d-100$

- الوضع التوازني

$y^*=\frac{1}{1-b}a$

$y^*=\frac{1}{0.25}100$

الوضع التوازني هو: $y^*=400$

3.3.العلاقة بين b و s :

$y=C+S$

$b=\frac{\Delta s}{\Delta y}$

$s=\frac{\Delta s}{\Delta y}$

$y=c+s \Rightarrow \Delta y=\Delta c+\Delta s$

$\frac{\Delta y}{\Delta y}=\frac{\Delta c}{\Delta y}+\frac{\Delta s}{\Delta y}$

$1=\frac{\Delta c}{\Delta y}+\frac{\Delta s}{\Delta y}$

4.3.العلاقة بين $\frac{s}{y}$ و $\frac{}{y}$:

$y=c+s$

نقسم طرفي المعادلة على y:

$y=\frac{c}{y}+\frac{s}{y} \Rightarrow 1=\frac{c}{y}+\frac{s}{y}$

مثال: إذا كان لديك الجدول التالي:

$\frac{s}{y}$	$\frac{c}{y}$	$\frac{\Delta s}{\Delta y}$	$\frac{\Delta c}{\Delta y}$	C	Y
				220	100
				280	200
				340	300
				400	400

- ✓ أكمل الجدول بحساب كل من الادخار الميل الحدي للاستهلاك
- ✓ هل تنطبق دالة الاستهلاك الكينزي على الخصائص دالة الاستهلاك المعطاة في الجدول ولماذا؟
- ✓ أوجد كل من دالة الاستهلاك والادخار.
- ✓ أوجد الناتج التوازني حسابيا وبيانيا.

الحل :

$\frac{\Delta s}{\Delta y}$	$\frac{\Delta c}{\Delta y}$	$\frac{s}{y}$	$\frac{c}{y}$	y−c=s	c	Y
0.4	0.6	-1.2	2.2	-120	220	100
0.4	0.6	-0.4	1.4	-80	280	200
0.4	0.6	-0.13	1.13	-40	340	300
0.4	0.6	0	1	0	400	400

بعد تطبيق خصائص دالة الاستهلاك على هذه الدالة وجدنا أنها تمثل دالة الاستهلاك الكينزية لأن :

$$c=a+by$$

$$a\neq 0$$

$$0<b<1$$

$$\frac{\Delta c}{\Delta y} \neq \frac{c}{y}$$

✓ تخضع الدالة إلى القانون النفسي الكينزي للاستهلاك:

$c=a+0.6y \Rightarrow 220=a+0.6\ (100) \Rightarrow a=160$

✓ دالة الاستهلاك: $c=160+0.6y$

✓ دالة الادخار:

$s=s_0+s_y$ $s_0=-a$, $s=1-b$ و منه : $s=0.4yd-160$

✓ إيجاد الناتج التوازني:

$c=160+0.6y \Rightarrow y=c \Rightarrow y=160+0.6y$

$\Rightarrow y^*=400$

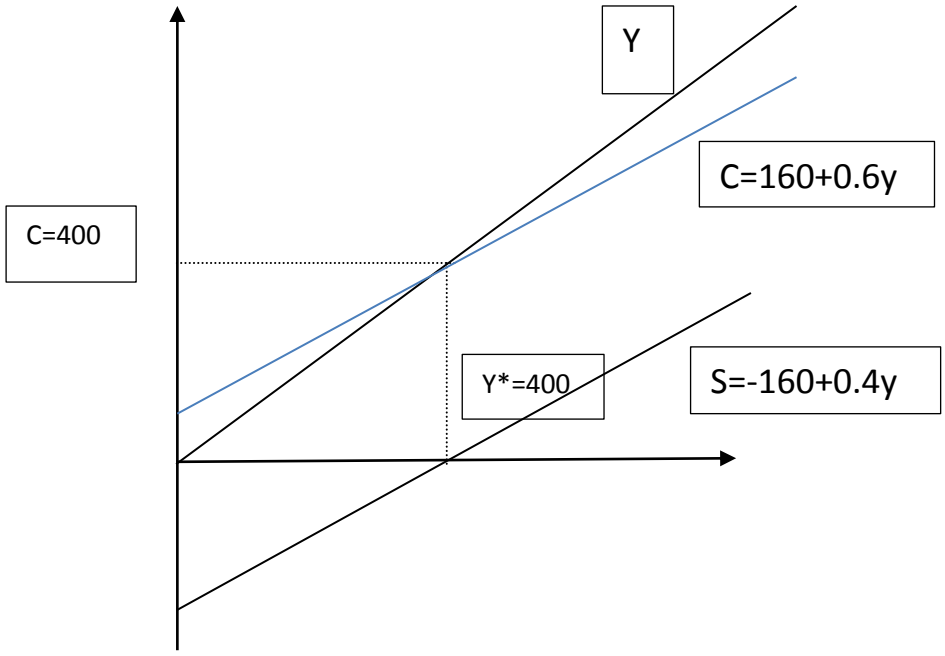

ثانيا: التوازن الكينزي في اقتصاد يتكون من قطاعين : القطاع العائلي و قطاع الأعمال

لقد عرفنا أن الاستهلاك يمثل أحد مكونات وأهم وأول الطلب الكلي على السلع والخدمات المختلفة حيث له تأثير كبير في تحديد حجم ناتج الوطني إلا أن الاستثمار لا يقل أهمية عن الاستهلاك باعتباره المكون الثاني من مكونات الطلب الكلي.

حيث يرجع الكثير من الباحثين في المجالات الاقتصادية إلى أن أحدى أهم العوامل وراء تحديد النمو الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد الكلي يعود إلى مدى فعالية الاستثمار.

حيث أن زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب من جديد مما يؤدي إلى توزيع كتلة أجور جديدة وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي والذي يتطلب زيادة الإنتاج.

1.مفهوم الاستثمار:

1.1.بالمفهوم الاقتصادي:

هو عملية توظيف أموال حالية للحصول عوائد مستقبلية أكبر، أما كينز فيعرفه على أنه تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وخلق مناصب عمل جديدة ويشمل الاستثمار:

- ✓ **تكوين رأسمال الثابت:** يشمل الانفاق على الآلات، المعدات، التجهيزات، مصانع، مباني ، الاشغال العمومية.
- ✓ **التغير في المخزون:** وهو الاستثمار الذي يشمل الإنفاق على المواد الأولية ، قطع الغيار، منتجات نصف مصنفة ...الخ
- ✓ المشاريع الاسكانية: وتشمل المنازل الجماعية و الفردية

2.1.الاستثمار بالمفهوم المالي:

هو عبارة عن شراء الأسهم والسندات من الأسواق المالية بهدف تحقيق الأرباح أو الاستثمار عن طريق إيداع أموال فيه والاستفادة من أسعار الفائدة .

3.1.الاستثمار بالمفهوم المحاسبي:

هو عبارة عن السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة سواء تم شراؤها أو انتاجتها .

2.الاستثمار والناتج التوازني:

يتحدد الناتج التوازني في ظل استثمار يستقل عن الدخل $I=I_0$ من خلال تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي ويساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي إذا قام المنتجين بتقدير طلب قطاع العائلات 'C' وطلب قطاع الأعمال 'I' و الذي سيتساوى مع حجم العرض الكلي:

حسابيا: $Y=C+I$

دالة الاستهلاك عند كينز:

$$C=a+by$$

$$I=I_0$$

$$Y=C+I \Rightarrow y=a+by+I \Rightarrow (1-b)y=a+I$$

$$y^*=\frac{1}{1-b}(a+I_0)$$

بيانيا:

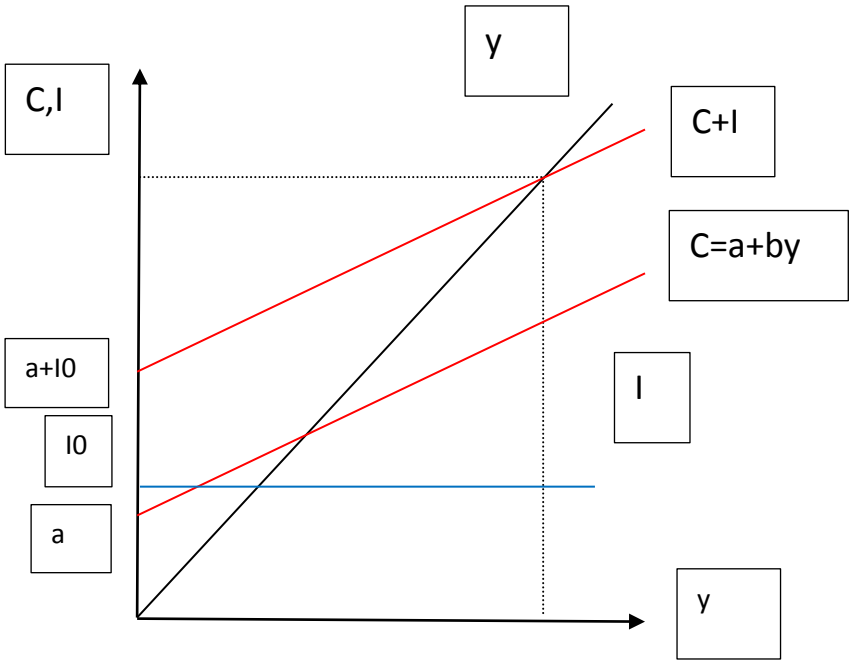

DG=C+I

C=a+byd

I= I_0

و منه دالة الطلب الكلي: c+ I_0 =(a+ I_0) +by:

- مثل دالة الاستهلاك ، الادخار، الاستثمار .
- ثم أوجد دالة S, I , C والوضع التوازني حسابيا.

- حسابيا:

C=a+by

a=160 , b=$\frac{\Delta c}{\Delta y}$

$I = 200$

s=160+0.4y

y=c+I

y*=$\frac{1}{(1-b)}(a + I0) = \frac{1}{1-b}(a + I)$

=$\frac{1}{0.4} = (360) = 900$

y=c+I=160+0.6y+200

y*=$\frac{1}{0.4} = 360$

$\frac{\Delta s}{\Delta y}$	$b=\frac{\Delta s}{\Delta y}$	C+I	I	s	c	Y
0.4	0.6	360	200	-160	160	0
0.4	0.6	420	200	-120	220	100
0.4	0.6	480	200	-80	280	200
0.4	0.6	450	200	-40	340	300
0.4	0.6	600	200	0	400	400
0.4	0.6	660	200	40	460	500
0.4	0.6	720	200	80	520	600
0.4	0.6	780	200	120	580	700
0.4	0.6	840	200	160	640	800
0.4	0.6	900	200	200	700	900

3.الاستثمار المرتبط بالدخل:

لقد أشرنا سابقا إلى أن الاستثمار يتأثر بعوامل أخرى غير الدخل إلا أنه في الواقع نجده يتأثر بالدخل تأثير مباشر، حيث يؤكد الاقتصاديون على وجود علاقة قوية بين حجم الاستثمار ومستوى الأرباح، لأن الزيادة في الأرباح تضع تحت تصرف المستثمرين أموال إضافية تسمح لهم بتمويل استثماراتهم وباعتبارها مؤشر لتحسين الوضع الاقتصادي الأمر الذي يشجع على زياد الطاقة الإنتاجية.

بما أن الأرباح تعتبر أحد مكونات الدخل الوطني (Y) فإنه يمكن التعبير على الاستثمار بدلالة الدخل الوطني:

$$\pi = f(y)، \quad I=f(\pi)$$

I : حجم الأرباح الموجهة للاستثمار

ومنه حسب كينز تكتب دالة الاستثمار على الشكل التالي : $I=I_0+g(y)$

I_0 : تمثل استثمار التلقائي أي حجم الاستثمار ممول من مصادر أخرى غير الدخل.

g : تمثل الميل الحدي للاستثمار وهي تعبر عن نسبة المخصصة للاستثمار من الدخل أي الأرباح ويمثل مقدار التغير الذي يحدث في الاستثمار إذا تغير الدخل بوحدة واحدة.

وبذلك عبر كينز عن الطلب على الاستثمار بدلالة الدخل الوطني وبالتالي يقوم المستثمرين بزيادة استثماراتهم إلا إذا توقعوا زيادة الدخول بالإضافة إلى أمور أخرى أو عوامل في الاستقرار السياسي، وبالتالي هناك علاقة طردية بين حجم الطلب على الاستثمار والدخل.

بيانيا: يمكن تمثيل دالة الاستثمار على الشكل التالي:

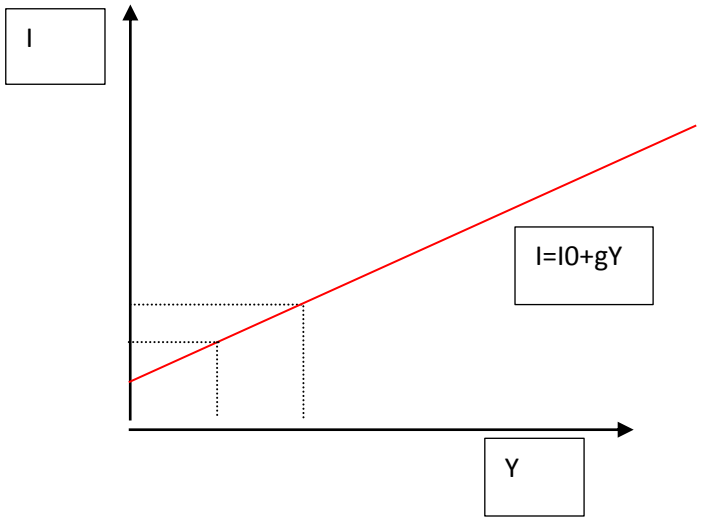

$$I=I_0+gy$$

- الناتج التوازني: يتحدد الناتج التوازني من خلال تساوي الطلب الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية الذي يصدر من قطاع العائلات والأعمال مع العرض الكلي.
- **حسابيا:** يتحدد الناتج التوازني

$I=I_0+gy$

$C=a+b$

$y=c+y \Rightarrow y=a+by+I_0+gy$

$\Rightarrow (1-b-g(y=a+I$

بيانيا: يتحدد الناتج التوازني من خلال تقاطع منحنى العرض الكلي (y) مع منحنى الطلب الكلي (c+I)

$\Delta=c+I$

$a<I_0 \quad g\neq b$

$DG=(a+I_0)+(b+g)y$

مثال:

c+I	c=y –s	I	C	Y
60	40	20	–40	0
100	80	20	–30	50
140	120	20	–20	100
180	160	20	–10	150

المطلوب:

✓ ايجاد دالة الادخار و دالة الاستثمار.

–هل تمثل الدالة المعطاة في الجدول دالة الاستهلاك الكينزية؟.

–أوجد مقدار الدخل التوازني.

–أوجد قيمة الادخار والاستهلاك التوازنين، ماذا تلاحظ؟

الحل:

$$I=I_0=20$$

$$S=S_0+sy$$

$$S_0=-40$$

$$S=\frac{\Delta s}{\Delta y}=0.2$$

$$1=b+s$$

$$1=0.2+b\Rightarrow b=1-0.2=0.8$$

$$b=\frac{\Delta c}{\Delta y}$$

$$c=a+by$$

$$a=c\Rightarrow y=0$$

$$a=40+0.8y$$

$s=-40+0.2y$

$I=I_0$

$y=C+I$

$y=40+0.8y+20$

$y^*=\frac{1}{0.2}60$

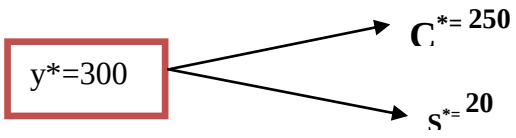

- إن الطريقة المستخدمة في حساب الناتج التوازني تسمى بطريقة **العرض الكلي = الطلب الكلي** في ظل نموذج بقطاعين ويمكن حساب التوازني بطريقة أخر تسمى بطريقة الادخار- الاستثمار، لأن عند التوازن الادخار يساوي الاستثمار:

✓ الدخل يتوزع بين الادخار و الاستهلاك: $y= C+S$

✓ و الناتج الوطني يتحدد على أساس الطلب الكلي و الذي يمثل في حالة وجود قطاعين مجموع الاستهلاك والاستثمار: $y=C+I$.

بمطابقة المعادلتين نجد : $I=S$.

$$S=S_0+sy$$

$$I=I_0$$

✓ لحساب مستوى الناتج التوازني y^*: y^* :$S=I \Rightarrow S_0+Sy=I_0$

$$\Rightarrow y^*=\frac{I0-S0}{s}$$

$$y^*=\frac{1}{s}(I_0-S_0)$$

بيانيا:

$$S=I$$

في الوضع التوازني يتحدد الناتج التوازني بيانيا عند نقطة تقاطع منحنى دالة الادخار مع محنى دال الاستثمار

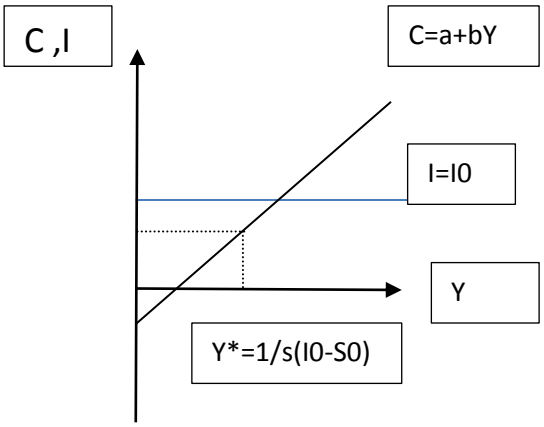

مثال:

إذا كان الاستهلاك الكلي يتغير بمقدار قدره 80 و.ن كلما زاد الدخل بـ 100 و.ن

وكان الاستهلاك الأدنى يقدر بـ300 وحدة ن ودرس الادخار ووحد بأنه يساوي 100و.ن في تلك الفترة.

احسب قيمة c^*,y^* ومثل وضع التوازن بيانيا.

الميل الحدي للاستهلاك و الاستثمار

الحل :

$$b=0.94.\frac{160}{200}\Rightarrow b=0.75$$

$$c=a+by=160$$

$$I=I0+yg=40$$

$$c=160\Rightarrow 160=ax0.75$$

$$200\Rightarrow a=160-150$$

$$a=10$$

$$I=40\Rightarrow I_0+0.05(200)=40$$

$$\Rightarrow I_0=40-10=30$$

$$c=a+by=160$$

$$I=I_0+gy=40$$

$$c=0.75y+10$$

$I=30+0.05$

$D_G=350$

$y^1=350 \quad y^*=200$

$y^1-y^*=350-200=150$

- مقدار الزيادة في الناتج = 150 وحدة نقدية لوصول إلى الاستخدام التام وحتى يزيد الناتج بـ150 لابد أن يزيد الطلب الكلي (c+I) بـ 150 لإن العرض يتبع الطلب.

مثال:

$c=50+0.75y$

$I=20+0.2y$

$y=c+I \Rightarrow y=20+0.2y+50+0.75y$

$y^*=70-\frac{1}{0.05}$

$y^*=140 \rightarrow C^*=1100 \quad I^*=300$

$DI=-20$

$I=I+\Delta I \Rightarrow I-20+0.2y-20$

$\Rightarrow I=0.2y$

$y=c+I \Rightarrow y=50+0.75x0.2y$

$\Rightarrow y^*=\frac{1}{0.05}(50)$

$y^*=1000$

$(-20) \Rightarrow 400(-)$

$y=c+s$

$y=c+I$

$I=S$

$S=-50+0.25y.I=s \Rightarrow -50+0.25y=20x0.2y \Rightarrow y^*=1400$

4.العوامل المحددة لقرار الاستثمار:

إن الاستثمار يتأثر بالعديد من العوامل منها ماهو اقتصادي كالتوقعات حول الوضع الاقتصادي السائد منها ماهو سياسي، كاستقرار الأوضاع السياسة والأمنية ومنها ما يتعلق بالسياسات الحكومية، ومنها ما يتعلق بالأوضاع المالية كتوفر مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية، ومنها ماهو اجتماعي كمستوى القدرة الشرائية للأفراد.

رغم تعدد العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار يحاول بعض الاقتصاديون تحديد أهم العوامل المباشرة التي تتحكم فيه، وهذا في ظل ثبات العوامل الأخرى ،وتتمثل العوامل المباشرة في:

- ✓ **سعر الفائدة:** يقصد به سعر الفائدة الذي يعطي من طرف البنوك على الأموال المودعة لديه خلال فترة زمنية معينة أو يقصد به سعر الفائدة الذي يجب المستثمر مقابل القروض التي يحصل عليها من البنك التمويل مشروعة الاستثماري.
- ✓ **عوائد مستقبلية:** حساب العوائد المستقبلية لمبلغ مالي موضع في بنك:

-إذا قرر شخص إيداع مبلغ مالي حاضر قدره P_0 في البنك بسعر فائدة $i\%$ خلال فترة زمنية تقدر بـ n .فإذا أردنا حساب المبلغ الذي يحصل عليه الشخص في نهاية الفترة باستعمال الفائدة المركبة:

في نهاية السنة الاولى يحصل على المبلغ P_1:

$$P_1=P_0 + P_0 i = P_0 (1+i).$$

في نهاية السنة الثانية يحصل على المبلغ P_2:

$$P_2=p_1+p_1.i=p_1(1+i)$$

في نهاية السنة الثالثة يحصل على المبلغ P_3:

$$P_3=p_3+p_3.\ i=p_3(1+i)$$

في نهاية السنة n يحصل على المبلغ Pn:

$$P_n=P_n+ P_n .i= P_n (1+i)$$

يمكن كتابة المبالغ المتحصل عليها بدلالة p_0:

$$P_1=p_0 (1+i)^1$$

$$P_2=p_0 (1+i)^2$$

$$P_3=p_0 (1+i)^3 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots P_n=p_0 (1+i)^n$$

لقد قمنا بحساب القيمة المستقبلة P_n لمبلغ حالي "p_0" ، يمكن حساب القيمة الحاليةP_0 لمبلغ مستقبلي :

$$P_n=P_0\ (1+i)^n \Rightarrow P_0 = P_1(1+i)^{-n}$$

مثال : إذا كان سعر الفائدة المعطى من طرف البنوك على الأموال المودعة يقدر بـ 4 % وإذا قرر الشخص استثمار أمواله في البنك قدرها 1000 وخلال مدة 6 سنوات.

حساب المبلغ المستقبلي الذي سيحصل عليه الشخص في نهاية المدة:

$$P_0= 100$$

$$n=6$$

$$i=4\%$$

$$P_n= P_0\ (1+i)^6$$

$$P_n= 100\ (1+0.04)^6$$

$$Pn\ =1265.31$$

1.4.معدل العائد على الاستثمار:

كما يسميه كينز بالكفاية الحدية لرأس المال ويعرف على أنه سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية في سلسلة العوائد المستقبلية الصافية مساوية لتكلفة الاستثمار.

يشبه الاقتصاديين عملية حساب العائد بعملية حساب القيمة المستقبلية لمبلغ حالي تم إيداعه في البنك.

ويحسب معدل العائد على الاستثمار بالقانون التالي:

إذا رمز r معدل العائد على الاستثمار، ونرمز لقيمة العوائد المستقبلية المتوقعة لحصول عليها من الاستثمار بـ R وقيمة الاستثمار P_0 ، القانون :

$$r= \frac{R-P0}{P0}$$

$$r= \frac{R}{p0} - = \frac{p0}{p0} \Rightarrow r= \frac{R}{p0} - 1$$

$$\Rightarrow \quad r\ + 1 = \frac{R}{P0}$$

$$\Rightarrow\ R=(r+1)P_0$$

$$\Rightarrow \qquad p0 = \frac{R}{r+1}$$

الاستثمار لديه مدة حياة ، فاذا كان لدينا n سنة:

$$P_0 = \frac{R1}{(r+1)} + \frac{R2}{)(r+1)^2)} + \frac{R3}{(r+1)3} \ldots\ldots\ldots \frac{Rn}{(r+1)n}$$

إذا كانت قيمة الإيرادات الصافية المتوقعة في كل سنة متساوية فالقانون السابق يصبح بالشكل التالي:

$$R_1 = R_2 = R_3 \ldots\ldots\ldots\ldots = R_n$$

$$P_0 = \frac{R}{r+1} + \frac{R}{(r+1)2} + \ldots\ldots \frac{R}{(R+1)n}$$

بعد إجراء حسابات وتبسيطات تحصلنا على القانون الذي يستعمل في حساب معدل العائد على الاستثمار:

$$\frac{P0}{R} = \frac{1}{r-}(1 - \frac{1}{(r+1)n})$$

و هي العلاقة التي تحسب منا معدل الكفاءة الحدية لراسمال و ذلك باستعمال الجداول المالية.

- **طريقة حساب العائد السنوي الصافي المتوقع:**

مثال :

اشترت مؤسسة آلة جديدة بقيمة 10000 يمكن استخدامها لمدة 10 سنوات بعدها تصبح قيمتها معدومة أو يتوقع الحصول منها 1500 وحدة من الإنتاج سنويا ويقدر بيع سعر الوحدة الواحدة من المنتج بـ 2 و.ن، فإذا علمت بأن النفقات المطلوبة للحصول على الإنتاج من مواد أولية ،العمال ونفقات الصيانة مجموعها 700 و.ن وتقدر الضريبة على الأرباح بـ 30 %.

المطلوب:

- احسب الكفاية الحدية لرأسمال

-في حالة زيادة سعر بيع الوحدة الواحدة بـ 3 ما هو انعكاس ذلك على مردودية الاستثمار في حالة زيادة تكاليف التشغيل 200 و.ن فما هو تأثير ذلك على معدل العائد على الاستثمار.

الحل:

حساب الربح الإجمالي (π_B)

$\pi_B = R_T - C_T$

خطوات حساب R_N العائد السنوي المتوقع

-حساب الربح الإجمالي (π_B):

الربح الإجمالي = الإيرادات الإجمالية (R_T) – التكاليف الإجمالية (C_T)

التكاليف الكلية (C_T)

تكاليف الاستغلال السنوي 'CE'+ قيمة الاهتلاك Am

الإيرادات الكلية (R_T)

الكمية المباعة في سعر الوحد ة'P'

$R_T = Q.P$

$C_T = C_E + A_M$

$A_m = \frac{\text{تكلفة الاستثمار}}{\text{على مدة الحياة}}$

- حساب الربح الصافي: وهو الربح الإجمالي مقتطع منه الضريبة على الأرباح 'T'

$\pi_N = \pi_B - T$

- حساب العائد الصافي السنوي المتوقع =الربح الصافي+ قيمة الاهتلاك السنوي

$R_n = \pi_B + A_m$ ⟵ العائد السنوي الصافي= الربح الصافي+ الاهتلاك السنوي.

$R_T = CA = Q.P =$ ⟵ الايرادات الكلية=رقم الاعمال= الكمية المنتجة .سعر البيع.

$1500x2 = 3000\mu$

$C_T = CE + AM$ ⟵ التكاليف الكلية= تكاليف الاستغلال + الاهتلاك السنوي

$= 700 + 1000 + 1700\mu$

$\pi_B = R_T - C_T = 300$ ⟵ الربح الاجمالي= الايرادات الكلية –التكاليف الكلية

$3000 - 1700 = 1300\mu$

$T = 30\%\ T = 1300X0.3 = 390$ ⟵ الضريبة على أرباح الشركات

$\pi_N = (1300 - 390) = 310$ ⟵ الربح الصافي= الربح الاجمالي- الضرائب

$R_N=A_m+\pi_n=1000+910=1910\mu$ ⟵ العائد الصافي المتوقع=الاهتلاك+الربح الصافي

- حساب معدل العائد على الاستثمار:

$$\frac{P0}{R}=\frac{1}{5}(1-(175)-^{n}$$

$\frac{10000}{1910}=\frac{1}{5}(1-(175)-n)$

$$\frac{P0}{R}=5.235$$

n=10

5.235-5.019=0.216

5.235-5.216=0.019

r=14%

نستنتج أن هناك علاقة طردية بين التغيير في الإيرادات الكلية ومعدل العائد على الاستثمار مع بقاء العوامل أخرى ثابتة

- في حالة تغيير تكاليف التشغيل بـ200 وحدة نقدية.

$R_T=1500X20=300$

$C_T=900+100=1900$

$\pi_B=300-1900=1100$

$T=\frac{1100x30}{100}=330$

$\pi_N=1100-330=770$

$R_N=1000+770=1770$

$$\frac{p0}{r}=\frac{10000}{1770}=5.649$$

n=10

5.650⇒

r=12%

هناك علاقة عكسية بين التكاليف ومعدل العائد على الاستثمار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها.

5.المضاعف الكينزي:

قدم هذا المؤشر من طرف كينز حيث استعمله لتوقع التغيرات التي تحدث في الناتج أو الدخل التوازني إذا تغير عناصر الطلب الكلي المستقلة عن الدخل، و فرضيات عمل المضاعف :

- ✓ يفترض كينز لعمل المضاعف مستوى تشغيل أقل من التشغيل الكامل و العمل دون التشغيل الكامل ما يسمح لقطاع الإنتاج من الاستجابة للطلب .
- ✓ ثبات الميل الحدي للاستهلاك .
- ✓ الاستهلاك دالة في الدخل المتاح.
- ✓ اختزال عامل الزمن في عملية المضاعف ، إذ أن التغير السريع في الاستثمار يقود لتغير مضاعف في الدخل .
- ✓ استجابة رأس المال العامل للزيادة في الطلب .
- ✓ ثبات مستوى الأسعار

وفي ظل نموذج الكينزي البسيط لدينا نوعان من المضاعفات :

ففي حالة **الاستثمار المستقل** عن الدخل:

1.5.مضاعف الاستهلاك:

يعبر عن مقدار التغير الذي يحدث في الدخل الوطني اذا تغير الاستهلاك التلقائي بوحدة واحدة:

$$\frac{\Delta y}{\Delta a} = \frac{1}{1-b}$$

2.5.مضاعف الاستثمار:

هو أداة للنمو الاقتصادي ، و يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني ، أي يوضح مقدار التغير التي تحدث في الدخل الناتجة عن تغير الاستثمار، و يساوي:

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

أما في حالة الاستثمار المرتبط بالدخل:

✓ **مضاعف الاستهلاك:**

$$\frac{\Delta y}{\Delta a} = \frac{1}{1-b-g}$$

✓ **مضاعف الاستثمار:**

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b-g}$$

مثال :

إذا كان لديك النموذج التالي:

C=0.75y+50

I=20+0.2y

احسب I^*, C^*, y^*

✓ احسب قيم مختلف المضاعفات:

✓ أحسب الناتج التوازني الجديدY^* :

- إذا انخفض الاستثمار بـ 20و.ن .
- انخفاض الاستثمار والاستهلاك معا بـ 20و.ن و10 و.ن

الحل:

حساب $I^*.C^*.y^*$

$Y=C+I \Rightarrow y=0.75+50+0.2y+20$

$$\Rightarrow y^* = \frac{1}{0.05}(50+20)$$

$Y^*=1400$

$C^*=0.75(1400)+50$

$C^*=1100$

$I^*=300$

–مضاعف الاستهلاك :

$$\frac{\Delta y}{\Delta a} = \frac{1}{1-b-g} = \frac{1}{1-0.75-0.2}$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta a} = 20$$

– مضاعف الاستثمار :

$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b-g} = \frac{1}{1-0.2}$=

$\frac{\Delta y}{\Delta I} = 20$

إيجاد Y^* حيث

$\Delta I_0 = -20$

$\frac{\Delta y}{\Delta I0} = 20$

$\Delta y = \frac{1}{1-b-g}\Delta I$

$\Delta y = 20(-20) = -400$

$y + \Delta y = 1400 + (-400) = 1000$

حساب الدخل التوازني في حالة انخفاض الاستهلاك بـ 10 ون:

$\Delta a = -10$, $\Delta y = \frac{1}{1-b-g}\Delta a$

$= 20(-10)$

$\Delta y = -200$

$y + \Delta y = 1400 + (-200)$

$= 1200$

حساب الدخل التوازني في حالة انخفاض الاستهلاك بـ 10 ون وانخفاض الاستثمار بـ20 :

$\Delta a=-10$,$I=-20$

$\Delta y= \frac{1}{1-b-g} \Delta a+ \frac{1}{1-b-g} \Delta I_0$

$=20(-10)+20(-20)$

$\Delta y=-600$

$\Rightarrow y+ \Delta y=1400+(-600)$

$y^*=800$

ثالثا: التوازن في نموذج بثلاث قطاعات

لقد اقتصر تحليلنا في السابق على تحديد التوازن الاقتصادي في ظل اقتصاد يتكون من قطاعين هما قطاعي الأعمال والعائلات، لكن في الواقع لا يوجد هذين القطاعين فقط بل يوجد قطاعات أخرى تقوم بالإنفاق والحصول على السلع والخدمات المختلفة وهي قطاع الحكومة والعالم الخارجي .

حتى يصبح النموذج أكثر دقة و واقعية فإن اضافة هذين القطاعين للنموذج السابق (النموذج الكينزي البسيط) يسمى بالنموذج الكنزي الموسع .

لا يمكن أن نهمل دور الدولة في التأثير في النشاط الاقتصادي بطرق مختلفة، لذلك لابد من إدخالها في النموذج من أجل إظهار دور الحكومة.

1.مفهوم القطاع الحكومي وعناصره :

قطاع الحكومة هي مجموع المؤسسات التابعة للدولة (إدارات، مؤسسات) سواء كانت موجودة على المستوى المركزي ممثلة في الوزارات أو على المستوى المحلي ممثلة في البلديات والولايات.

إن وظيفة الحكومة ليست استهلاكية حتى تصنف مع قطاع العائلات وليست إنتاجية حتى تصنف مع قطاع الأعمال ولهذا تصنف كقطاع مستقل لوحدة،لأن وظيفتها استهلاكية واستثمارية .

و يظهر قطاع الحكومة في نموذج التوازن الاقتصادي من خلال ثلاث عناصر:

- ✓ **النفقات العمومية:** وهي كل تنفقه الدولة لحصول على السلع والخدمات لقيام بوظائفها المختلفة والتكفل بأعباء الاقتصاد ونرمز لها بالرمز 'G' وهي الأموال التي تنفقها بمقابل وتستعملها للتأثير على الأوضاع الاقتصادية من خلال الزيادة أو التخفيض.
- ✓ الضرائب والرسوم: وهي الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الدخول وتعتبرها كأداة لتمويل إيرادات الدولة لتمويل نفقاتها ونرمز لها "T' ، كما تستعملها للتأثير على الأوضاع الاقتصادية من خلال الزيادة أو التخفيض.
- ✓ التحويلات: تمثل كل الأموال التي تدفعها الدولة للأفراد و المنتجين بدون مقابل ويرمز لها 'R'.

2. النفقات العمومية والناتج التوازني:

إن النفقات العمومية لها أهمية كبيرة مهما كانت درجة التقدم أو تأخر الدولة وتعود الاهتمامات لدور الدولة خاصة بعد أزمة 1929م ، عند كان من الضروري عليها التدخل في الجانب الاقتصادي بعد فشل آلية السوق في حل هذه الأزمة وكان دور الدولة يقتصر على وظيفة الحماية وبعدها نادى كينز بضرورة تدخل الدولة حيث قال "لأن تشغل الدولة بطالين في حفر حفر ثم ردمها مقابل أجر أحسن من تركهم بدون عمل" ويعني ذلك على الدولة أن تكون وصية على المصلحة العامة.

إن النفقات العامة تتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وهي لا تتأثر بالدخل و بالتالي تصبح متغير خارجي G_0' =G:

التمثيل البياني:

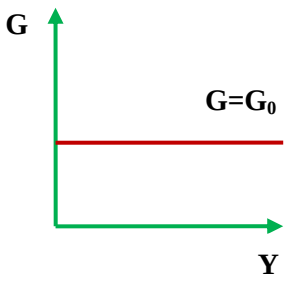

- **تحديد الناتج التوازني:** إن تحديد الناتج التوازني من طرف المنتجين في نموذج من ثلاثة قطاعات يتم من خلال توقع حجم الطلب الكلي لهذه القطاعات:

$$Y=C+I+G$$

✓ **حالة الاستثمار مستقل عن الدخل:**

$$C=a+by$$

بافتراض:

$G_0<I_0$

$a>G_0 ,a>I$

$I=I_0$

$G=G_0$

$Y=C+I+G\Rightarrow$

$Y=a+by+ I_0+G_0$

$y^*=\frac{1}{1-b}(a+ I0+ G0)$

✓ معادلة الطلب الكلي :

$DG=C+I+G=$

$a+by+G_0+I_0=$

$(a+G_0+I_0)+by$

✓ **حالة الاستثمار مرتبط بالدخل:**

$C=a+by$

$I= I0+gy$

$G= G_0$

$Y=C+I+G\Rightarrow y=a+by+I_0+G_0+gy$

$y^*=\frac{1}{1-b-g}(a+I0+G0)$

$G_0<I_0$

++$a>G_0$, $a>I_0$, $g\neq b$

$DG=C+I+G=a+by+G_0+I_0+gy$

$=(a+I_{0+}G_0)+(b+g)y$

مثال:

إذا كان لديك النموذج التالي :

$G=200$

$C=0.8y+300$

$I=300$

- حساب الناتج التوازني

الحل:

$y=C+I+G$

$=0.8y+300+200+300$

$\Rightarrow 0.2y=800\Rightarrow y^*\frac{1}{0.2}(800)$

$y^*=4000$

$DG=C+I+G\Rightarrow 300+0.8Y+300+200$

$DG=0.8y+800$

3.تدخل الدولة عن طريق الضرائب:

تعتبر الضرائب أداة هامة لتدخل الدولة في الاقتصاد بالإضافة إلى أنها تعتبر كأداة لتمويل الخزينة العمومية ،ومن أجل تأثير الدولة في الأوضاع الاقتصادية تتدخل بفرض ضرائب على الدخل الوطني وهي تقتطع من الدخل لتعطي لنا دخلا تصرفيا أو متاح أي "y_d"

$$yd=y-T$$

هذا الدخل التصرفي هو الذي يتم إنفاقه على الاستهلاك وبالتالي تصبح دالة الاستهلاك :

$$C=a+by_d$$

حسب كينز تكتب دالة الضرائب بالشكل التالي:

$$T=t_y+T_0$$

t =نسبة الضريبة المقتطعة من الدخل

t_0= هي ضريبة ورسوم المقتطعة من الدخل بشكل غير مباشر

- **تحديد الناتج التوازني في ظل وجود الضرائب :**

$$C=a+by_d$$

$$I=I_0$$

$$G=G_0$$

$$T=t_y+T_0$$

لحساب الناتج التوازني:

$$Y=C+I+G$$

$$Y=a+by_d+I_0+G_0$$

$$=a+b(y-T)+ I_0+G_0$$

$$=a+b(y-T_y-T_0)+ I_0+G_0$$

$$y-by+bt_y=a+I_0+G_0+bT_0$$

$$y=(1-b+bt)=a+I_0+G_0+bt$$

$$y^*=\frac{1}{1-b+bt}(a+I_0+G_0+bt_0)$$

مثال:

إذا كان لديك النموذج السابق مع ضريبة تقدر بـ $T=100$ فاوجد الناتج التوازني

$$C=300+0.8y_d$$

$$I=200 \quad T=100$$

$$G=200$$

$$Y=C+G+I$$

$$=300+0.8(y-t)+300+200$$

$$=300+0.8(y-100)+300+200$$

$$=300+0.8y-100+500$$

$$0.2y=720 \Rightarrow y^*=3600$$

4.تدخل الدولة عن طريق التحويلات:

يمكن للدولة أن تتدخل في التحويلات التي تقدمها الحكومة للأفراد و المؤسسات، و تلعب دورا عكس دور الضرائب، لأن الضرائب تقتطع من الدخل في حين أن التحويلات تضاف إلى الدخل وبالتالي فهي تدعم الاستهلاك ويصبح الدخل التصرفي المتاح يكتب على الشكل $yd=y-T+R$

✓ يمكن إيجاد الناتج التوازني في ظل وجود التحويلات:

$$C=a+byd$$

$$I= I_0$$

$$G= G_0$$

$$T=ty+T_0$$

$$R=R_0$$

$$y=C+I+G$$

$$=a+byd+ I_0+G_0$$

$$y_d=y-T+R$$

$$y=a+b(y-T_0+R_0)+ I_0+ G_0$$

$$=a+_{by}-bt_0+bR_0+I_0+G_0$$

$$y^*=\frac{1}{1-b+bt}(a+I_0+G_0-bT_0+bR_0)$$

مثال:

$$C=0.75y+35$$

$$T=0.2y+20$$

$$I=80$$

$$G=100$$

$$R=10$$

الحل:

$$y=C+I+G$$

$$y=35+0.75(y-0.2y-20+10)+80+110$$

$$0.4y=217.5 \Rightarrow y^*=\frac{1}{0.4}(217.5)$$

$$=543.75$$

إن العناصر السابقة التي تستعملها الدولة للتدخل في الاقتصاد تسمى بأدوات السياسية المالية و هي:

G.T.R

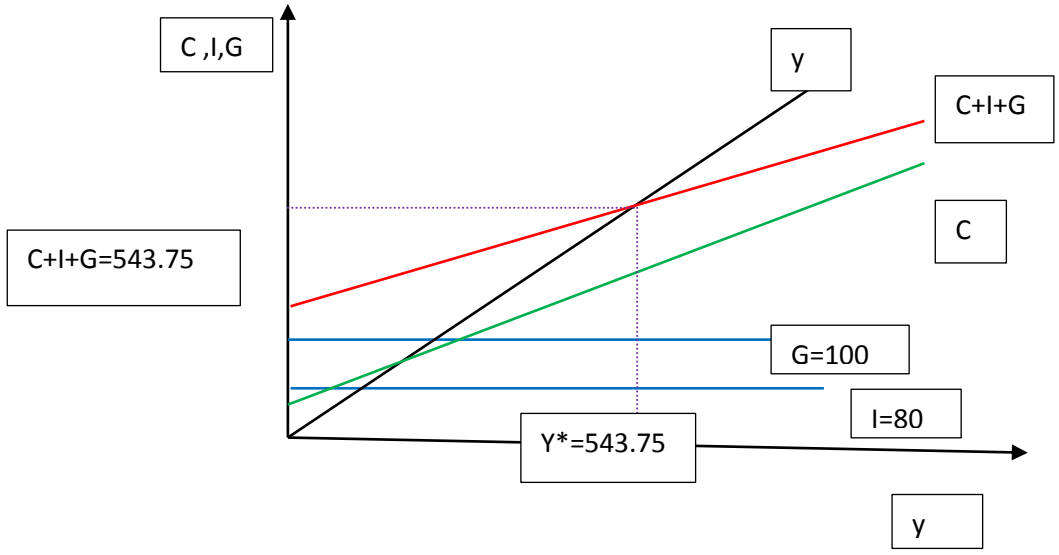

رابعا:القطاع الخارجي

لقد اقتصر تحليلنا لحد الان على اقتصاد مغلق لا يتعامل مع الخارج، و التي تمثل حالة افتراضية .

لذلك يجب الأخذ بالاعتبار التعامل مع الخارج و الذي يمثل القطاع الخارجي في النموذج، و يأخذ هذا التعامل شكل الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات.

1.الصادرات:

تمثل الصادرات طلب العالم الخارجي على الانتاج الوطني، و بالتالي يمكن اعتبار الصادرات جزء من الطلب الكلي على السلع و الخدمات الوطنية، و نرمز لها بـ X.

و تعتبر الصادرات مستقلة عن الدخل بالنسبة للبلد المصدر، لأن هذا الطلب يتحدد من طرف مواطني البلد المستورد، و تعمل على زيادة مستوى الدخل و بالتالي تصبح متغير خارجي: $X=X_0$.

2.الواردات:

على عكس الصادرات فإن الواردات من المتغيرات الداخلية لأننا يمكن أن نتحكم فيها وهي مرتبطة بالدخل الوطني لأنه قد يتم تمويل جزء من الواردات عن طريق أحد عناصر الدخل " الأجور، الفوائد، الأرباح، الربوع" وتؤدي الواردات التي تخفيض الطلب على السلع المحلية وبالتالي تخفيض حجم الإنتاج لذلك فهي تطرح من قيمة إجمالي الطلب الكلي حتى يتم تحديد ما هو حجم الناتج المحلي وتكتب الواردات:

$$M=my+M_0$$

حيث تمثل M النسبة المخصصة من الواردات من الدخل أو الميل الحدي للواردات

M_0: حجم الواردات الغير مرتبطة بالدخل أي مول من مصادر أخرى غير الدخل

*تحديد الناتج التوازني في ظل وجود العالم الخارجي:

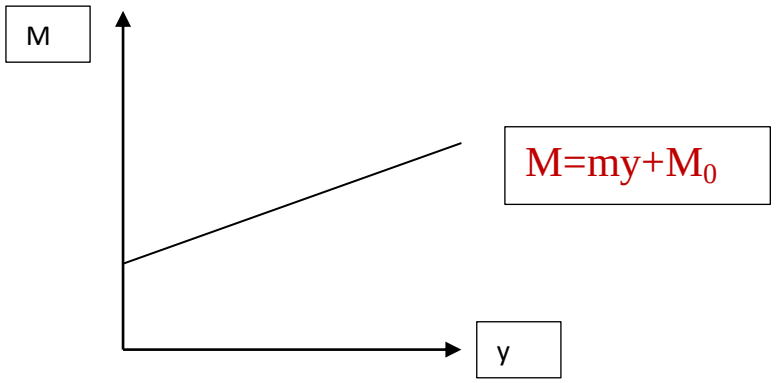

$$c=a+by_d$$

$I= I_0$

$G= G_0$

$T=ty+T_0$

$R=R_0$

$X=X_0$

$M=my+M_0$

$Y=C+I+G+(X-M)$

$=a+by_d+I_0+G_0+X_0-my+M_0$

$=a+b(y-T_0+R)+I_0+G_0+X_0-my+M_0$

$y=a+b(y-ty+R_0-t_0)+I_0+G_0+X_0-my-M_0$

$y-by+bt_y+my=a-bT_0+bR_0+I_0+G_0+X_0-M_0$

$y(1-b+bt+m)=a-bT_0+bR_0+I_0+G_0+X_0+M_0$

$$\mathbf{y^*=\frac{1}{1-b+bt+m}(a+I_0+G_0+X_0-M_0-bT_0+bR_0)}$$

✓ **ايجاد دالة الطلب الكلي:DG**

$DG=C+I+G+(X-M)$

مثال:

إذا كان لديك النموذج التالي :

$C=220+0.75y_d$

$I=100$

$T=40$, $X=10$

$G=75$

, $M=5+0.02y$

- احسب دالة الادخار في النموذج.
- احسب الدخل الوطني التوازني.
- احسب الدخل التصريفي التوازني.
- حدد وضعية ميزانية الحكومة.
- حدد وضعية الميزان التجاري.

الحل:

$$S=y_d-C$$

$$=y_d-0.25y_d-220$$

$$s=-220+0.25y_d$$

$$y=C+I+G+(X-M\ DG$$

$$y=\frac{1}{1-b+bt+m}(a+I_0$$

$$+G_0+X_0+M_0+bR_0-bT_0)$$

$$y^*=\frac{1}{1-b+bt+m}(220+100)$$

$$=\frac{1}{0.27}(370)=1370.37\ um$$

✓ حساب الدخل التصرفي:

$$y_d=y-T+R0$$

$$y_d=y-40$$

$$y_d^*=1370.37-40$$

$$y_d^*=1330.37\ um$$

✓ حساب رصيد الميزان التجاري:

$$(X-M)=10-(0.02y+5)$$

$$10-(0.02(1370.37))+5$$

✓ حساب رصيد الميزانية:

$$T-(G+R)=T-G$$

$$=40-75=-35$$

يوجد عجز في ميزانية الدولة بقيمة 35 وحدة نقدية.

✓ إيجاد دالة الطلب الكلي :

$$DG=C+I+G+X-M$$

$$0.75(y-40)+220+100+7510-0.02y-5$$

$$DG=0.73y+370$$

مثال:

ليكن لدينا اقتصاد وطني يتكون من قطاعين يعطي السلوك الاستهلاكي لقطاع العائلات بالمعادلة $c=100+0.6y$

وحجم إنفاق قطاع الأعمال يقدر بـ $I=200$

✓ أوجد الناتج التوازني

-إذا افترضنا وجود قطاع الحكومة مع وجود ضرائب $T=10$ و.ن، الميزانية تكون في حالة توازن.

✓ فماهو شرط التوازن ثم :

✓ أحسب الناتج التوازني في هذه الحالة-لنفترض الآن انعدام دور الدولة وأن هناك قطاع خارجي حيث $X=150$ ،$M=0.2y$

- فما هو شرط التوازن ثم احسب كل من الناتج التوازني ورصيد الميزان التجاري

- إذا كانت مستوى التشغيل الكامل $y=1050$، فكم يجب زيادة الاستثمار للوصول إلى y.

- فكم يجب زيادة الصادرات لتحقيق هذا المستوى من الناتج.

الحل:

لدينا:

$$C=100+0.6y$$

$$I=200$$

$$Y=c+I\Rightarrow y=100+0.6y+200$$

$$\Rightarrow y^*=\frac{1}{0.4}(300)=750$$

$$y=c+I+G\Rightarrow y=100+0.6y+200+100$$

$$\Rightarrow y=100+0.6y-100+300$$

$$y^*=\frac{1}{0.4}(340)=850$$

$$DG=C+I+G\Rightarrow DG=0.6y+340$$

- ✓ انعدام دور الدولة يعني $G=T=R=0$
- ✓ شرط التوازن: $y=G+I+C+(X-M)$

$X=150$

$M=0.2y$

$C=100+0.6y=$

$100+0.5y$

$\Rightarrow y_d=y$

$y=100+0.6y_d+200+150-0.2y$

$=100+0.6y+200+150-0.2y$

$0.6y=450 \Rightarrow y^*=\frac{450}{0.6}=750$

$(X-M)=150-0.2(750)=0.$

- ✓ ومنه الميزان التجاري متوازنة

$$y^*=750\ ,\ y'=1050\ ,\ \Delta y=1050,$$

- ✓ حساب مقدار التغير في الاستثمار للوصول الى مستوى التشغيل الكامل:

$\Delta I=$?

$Y=100+0.6y+200+\Delta I+1050-0.8y$

$1050=100+0.6(1050)+200+\Delta I+150-0.2(1050)$

$=100+630+200+\Delta I+150-210$

$1050-870=\Delta I \Rightarrow \Delta I=180$

$I=200+180=380$

الزيادة في I تقدر بـ 180 وحدة نقدية .

تمرين للحل:

إذا كان لديك القيم التالية , $a=1500,\ T=1800, R=1200, I=1500,\ G=210$, $b=0.8$

- أوجد قيمة الدخل التوازني لهذا النموذج.
- إذا كان هذا الاقتصاد يمر بوضعية تحت مستوى التشغيل الكامل وأراد المستثمرون الاقتصاديون التأثير في الدخل من خلال التأثير على عناصر السياسة المالية.
- إذا قرر المسؤولون زيادة الإنفاق الحكومي بـ 60 و.ن فما هو تأثير ذلك على الدخل التوازني ورصيد ميزانية الحكومة.
- إذا تقرر تخفيض الضرائب بـ80 فما هو تأثير ذلك على الدخل التوازني ورصيد ميزانية الحكومة.

إذا زيد في التحويلات بـ80 ما هو تأثير ذلك على y^* ورصيد الميزانية.

- مثل الأوضاع التوازنية بيانيا.

مثال:

إذا كان نموذج التالي

$$C=10+0.8(1-t)y$$
$$I=50\ ,\ M=10+0.4y$$
$$G=120\ ,\ t=0.25$$
$$X=150$$

- أوجد القيمة السنوية التوازني
- احسب رصيد الميزان التجاري
- مثل الوضع التوازني بياني

الحل:

$$y=C+I+G+(y-M)$$
$$=10+0.8(1-t)y+50+120$$
$$+(150-0.4y-10)$$
$$y=10+0.8(1-0.25)+50+12$$
$$+(140-0.4y)$$
$$0.8y=320\Rightarrow y^*=\frac{1}{0.8}(320)\ y^*=400$$

✓ رصيد الميزان التجاري:

$$(X-M)=150-(10+0.4(400)$$
$$=150-170=-20$$

الميزان التجاري في حالة عجز بمقدار 20 وحدة نقدية.

3.المضاعفات في ظل الاقتصاد المفتوح:

- **مضاعف الاستهلاك:**

هو مؤشر يعبر عن مقدار التغير الذي يحدث في الدخل نتيجة التغير في الاستهلاك التلقائي

مثال إذا كان لديك النموذج التالي:

$$C=a+by_d$$
$$I=gy+I_0$$
$$G=G0\ ,\ R=R_0$$
$$T=ty+T_0$$
$$X=X_0.\ M=my+m_0$$
$$y=c+I+G+(X-m)$$
$$y^*=\frac{1}{1-b-g+bt+m}(a+I0)\dots 1$$
$$G_0+X_0-M_0-bT+bR_0$$

إذا افترضنا أن الاستهلاك التلقائي تغير بمقدار Δa ،فإنه سينتج عن ذلك تغير في الناتج بمقدار Δy:

$Y+\Delta y=C+I+G+(X-M)$

$=a+\Delta a+byd+g(y+\Delta y)+G_0+I_0+X_0-m(y+\Delta y)-M_0$

$=a+\Delta a+b(y+\Delta y-t(y+\Delta y)+T0)+X_0-m(y+\Delta y)-m_0$

$=a+\Delta a+by+b\Delta y-bty-bt\Delta y+gy+g\Delta y-my-m\Delta y-bT_0+bR_0+I_0+G_0+X_0-M_0$

$\Rightarrow(1-b+bt-g+m)y+(1-b+bt-g+m)\Delta y=a+\Delta a+I0+G0+X0+-M0-bT0+bR0$

$$\Rightarrow y+\Delta y=\frac{1}{1-b-g+bt+m}(a+\Delta a+I0+G0+X0+bR0-bT0-bM0)\dots\dots 2$$

بطرح المعادلة 1 من 2 نجد:

$$\Delta y=\frac{1}{1-b-g+bt+bm}\Delta a$$

يصبح مضاعف الاستهلاك يساوي: $\frac{\Delta y}{\Delta a}=\frac{1}{1-b-g+bt+bm}$

بنفس الطريقة نحسب المضاعفات الأخرى نجد:

مضاعف الاستهلاك: $\frac{\Delta y}{\Delta a}=\frac{1}{1-b-g+bt+bm}$

مضاعف الاستثمار: $\frac{\Delta y}{\Delta I}=\frac{1}{1-b-g+bt+bm}$

مضاعف الإنفاق الحكومي: $\frac{\Delta y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b-g+bt+bm}$

مضاعف الصادرات: $\frac{\Delta y}{\Delta X0}=\frac{1}{1-b-g+bt+bm}$

مضاعف الواردات: $\frac{\Delta y}{\Delta M0} = \frac{1}{1-b-g+bt+bm}$

مضاعف التحويلات: $\frac{\Delta y}{\Delta R0} = \frac{b}{1-b-g+bt+bm}$

مضاعف الضرائب: $\frac{\Delta y}{\Delta T0} = \frac{-b}{1-b-g+bt+bm}$

مثال:

C=1500+0.8yd

I=1500 , G=2100 , T=1800 , R=1200

✓ لحساب الدخل التوازني:

$y^*=1500+0.8(y-1800+1200)+2100+1500$

$=\frac{1}{0.2}(4620)=$**23100**

ΔG=80, Δy= ?

Δy=400

$\Delta y=\frac{1}{1-b}\Delta G$

23500 ⇒ ΔG=80

80 ⇒400

80 ⇒80x5=400

$C^*=1500+0.8(23100-1800+1200)$

$Y^*=23100 \Rightarrow C^*=19500$

$C^*=$ 19500 , I=1500 , G=2100

اذا زاد الانفاق الحكومي بـ:$\Delta G=80$ ، فالناتج التوازني الجديد:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta G$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-0.8}\ 80$$

$$\Delta y = 5 \times 80 = 400$$

$G=2100 \Rightarrow y^*=23500$

$C^*=1500+0.8(23500-1800+1200)=19820$

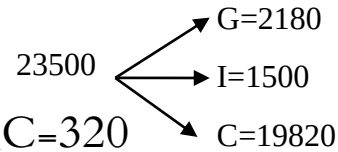

$\Delta C=320$

$\Delta G=80$

✓ وضعية الميزانية:

$T-(G+R)=1800(1200+2100)$

عجز الميزانية = $-1500um$

✓ وضعية الميزانية الجديدة:

$T-(G+R)=1800-(2180+1200)= -1580\ um$

✓ الضريبة:اذا انخفضت الضرائب بـ 80 وحدة نقدية:

$\Delta T=-80 \Rightarrow \Delta y= ?$

$\Delta y=\frac{1}{1-b}\Delta T=320.$

✓ اذا انخفض الاستهلاك التلقائي بـ 80 وحدة نقدية:

$\Delta y=\frac{1}{1-0.8}(-80)$

✓ رصيد الميزانية

$T-(G+R)=(1800-80)-(1200+2100) =-1180$

✓ اذا زادت التحويلات بـ 80 وحدة نقدية:

$\Delta R=80$

$\Delta y=\frac{1}{1-b}\Delta R \Rightarrow \Delta y=\frac{1}{0.2}(80)$

$\Delta y=320 \Rightarrow TR=80$

✓ حساب دالة الطلب:

$DG=C+I+G$

$=1500.0.8(y-1800+1200)+1500+2100$

$= 0.8y+4620.$

الفصل السادس: نموذج (IS-LM) وتحديد الناتج التوازني

النموذج الكينزي الذي جاء على أنقاض النظرية الكلاسيكية التي لم تجد الحل لأزمة الكساد العظيم سنة 1929 التي كانت تهتم بجانب العرض، و أهملت جانب الطلب و في الأزمة كان المشكل هو مشكل طلب و ليس مشكل عرض.

فجاء كينز بنظرية الطلب الفعال لتصحيح الاختلالات التوازنية و اهتم بجانب الطلب ، و بعده مباشرة جاء العالم هانسن و درس التوازن في سوق السلع و الخدمات، و العالم هيكس و درس التوازن في سوق النقد .

في النموذج السابق كان يعتمد كينز في تحديد الناتج التوازني على فرضية أساسية هي ثبات سعر الفائدة، لكن سعر الفائدة يعتبر من المتغيرات المهمة لأنه يؤثر في الاستثمار فقام الاقتصادي "هانسن" بإدخال سعر الفائدة إلى النموذج الكينزي الموسع وبالتحديد دالة الاستثمار وأصبح يسمى النموذج بنموذج "IS " كما قام الاقتصادي "هيكس " بدراسة التوازن في سوق النقد باعتباره سوق مهم في تحديد التوازن الاقتصادي وسمي بنموذج " LM".

أما نموذج " IS-LM" فيدرس التوازن في السوقين معا سوق السلع والخدمات و سوق النقد و يسمى بالتوازن الاقتصادي الكلي.

أولا: توازن سوق السلع و الخدمات : معادلة IS"

يعبر عن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات أخذا بعين الاعتبار بسعر الفائدة ويتحدد التوازن في هذا السوق انطلاقا من تساوي العرض مع الطلب الكلي على السلع و الخدمات.

لا توجد علاقة مباشرة بين الدخل وسعر الفائدة و لكن هانسن بحث على هذه العلاقة غير المباشرة، و أوجدها و هي عبارة عن مستويات أسعار الفائدة و ما يقابلها من دخل (y ,i) و لقد سمي هذا المنحنى بمنحنى I S .

و هانسن يزاوج بين التحليل الكلاسيكي و الكينزي حيث يعالج النقائص في التحليل الكينزي عن طريق الحلول التي وضعت من طرف الكلاسيك.

بداية هذا النموذج بافتراض قطاعين قطاع العائلات والأعمال لذلك فإن شرط التوازن يكون عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار I=S:

تم صياغة شكل دالة الاستثمار عند الكلاسيك كما يلي :

$I = f(i)$ العلاقة بين I، i هي علاقة عكسية.

- ✓ وضع هانس دالة الإستثمار كما يلي : $I = I_0 - hi$
- ✓ عند كينز : i =o
- ✓ يتم التركيز على I المستقل لا التابع لأن النظام الرأسمالي يعتمد على الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص.

1.نموذج IS:

إذا كان لدينا النموذج التالي:

$$C=a+by_d$$

$$I=I_0-hi$$

حيث $\mathbf{I_0}$ تمثل حجم الاستثمار غير مرتبط بسعر الفائدة .

h : معامل يعبر عن درجة استجابة الاستثمار لتغيرات التي تحدث في الدخل.

i : تعبر عن حجم الاستثمار الممول عبر القرض .

(**–**) تعبر عن العلاقة العكسية الموجودة بين الاستثمار وسعر الفائدة

$$y=C+I$$

$$y=a+by_d+ I_0-hi$$

- ✓ عدم وجود قطاع الحكومة:

$$y_d=y- \cancel{T}+\cancel{R_0}$$

$$y=a+by+ I_0+ hi$$

$(1-b)y+ hi-a- I_0=0$ → **IS**

$$y^*= \frac{1}{1-b}(a+ I_0- hi)$$

تعرف معادلة **IS** على أنها مجموعة الثنائيات لـ y و i التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات نلاحظ أن الدخل أصبح يتحدد على أساس الإنفاق المرتبط بالدخل + سعر الإنفاق المستقل عن الدخل وسعر الفائدة.

في الواقع لا نجد القطاعين Cو I فقط بل نجد: (C ,I,G,X,M)، لذلك يتم إيجاد معادلة IS:

$$y=C+I+G+(X-M)$$

إيجاد التوازن جبريا:

الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات IS:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$Y = a + b(y - T + TR) + I_0 - hi + G_0 - M_0 - my + X_0$$

$$Y_{IS} = \frac{a - bTA + bTR + Io - hi + Go - Mo + Xo}{1 - b + bt - g + m}$$

مثال:

إذا كان النموذج التالي:

$$C+0.8y_d+200$$

$$I=400-300i$$

$$G=1000$$

$$T=0.25y+200$$

أوجد معادلة "**IS** " ومثلها بيانيا

$$y = C + I + G$$

$$y = 0.8yd + 200 + 400 - 300i + 1000$$

$$y = 200 + 0.8(y - T) + 1000 + 400 - 300i$$

$$y = 200 + 0.8y - 0.2y - 160 + 1000 + 400 - 300i$$

$$0.4y = 1440 - 300i$$

$$y = 3600 - \frac{300}{0.4}i$$

$$y = 3600 - 750i$$

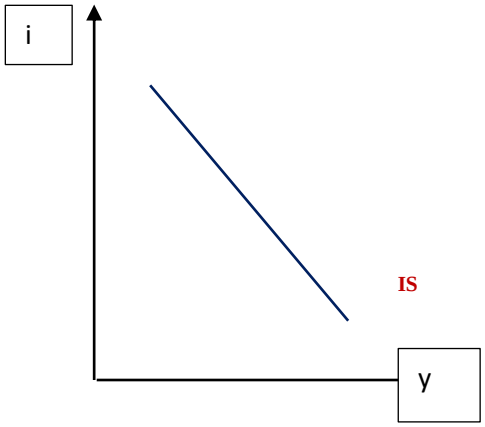

ثانيا:توازن سوق النقد نموذج LM

يعبر نموذج LM على شرط التوازن في سوق النقد والذي يتحدد مثل أي سوق آخر من خلال تساوي الكمية المعروضة من النقد مع الكمية المطلوبة، ويقصد بـ LM السيولة النقدية.

1.عرض النقود:

ويقصد بها الكتلة النقدية والتي تتمثل في جميع النقود الموجودة تحت تصرف الأفراد والمؤسسات المكونة لمجتمع ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، ويتحكم فيها البنك المركزي .

2.الطلب على النقود:

معناه الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة ولا يعترف الكلاسيك إلا بوظيفة واحدة أنها وسيط للمبادلة، و لا يطلب الأفراد النقود إلا بهدف إنفاقها على المعاملات .لكن كينز قال إن النقود تطلب لثلاث أسباب:

1.2.لغرض المعاملات: أي لقيام بالمعاملات اليومية، حيث أن الفرد يحتفظ بجزء من دخله في شكل نقد بغرض إنفاقه على السلع والخدمات مثل شراء المواد الغذائية، الألبسة وغيرها من السلع والخدمات اللازمة للحياة، ، أي أن حجم النقود المخصصة للمعاملات تحسب كنسبة من الدخل فهو تابع له يتغير بتغيره في نفس الاتجاه، مما يدل على العلاقة الطردية بينهما، يرمز لها بـ $DM_T=\alpha_1.y$

α_1: الجزء أوالنسبة المقتطعة من الدخل لأداء المعاملات.

Y: الدخل.

DM_P الطلب على النقد بدافع المعاملات .

والعلاقة بين DM_P و y علاقة طردية

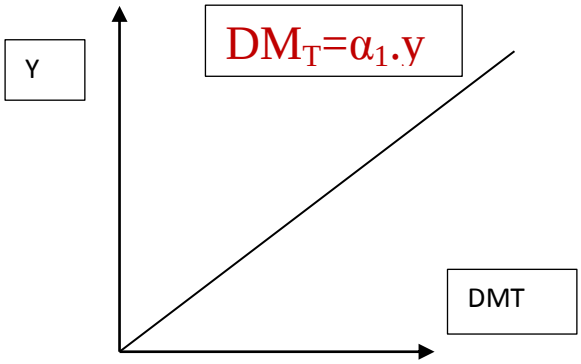

2.2.لغرض الاحتياط:

أي الاحتياط للظروف الطارئة لمواجهة المصارف غير المتوقعة، وتتحدد على أساس نسبة من الدخل ويرمز لها بـ $DM_P=\alpha_2.y$

α_2 :النسبة المخصصة من الدخل لتمويل ظروف طارئة.

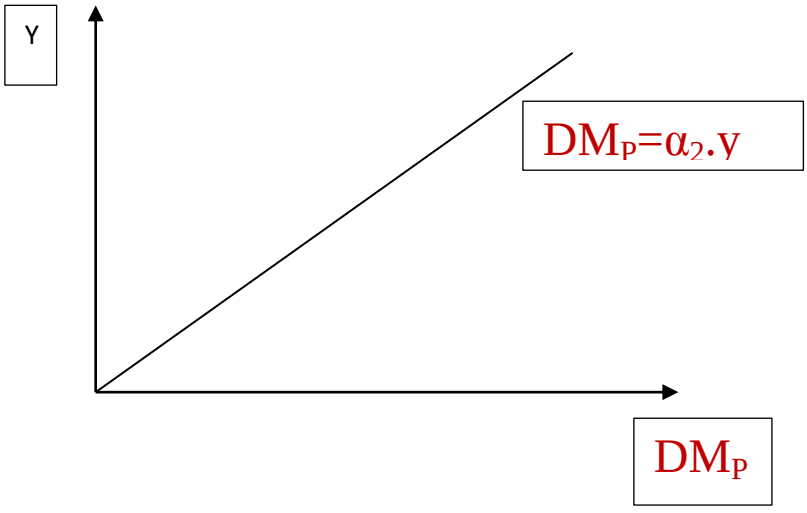

نلاحظ أن الطلب على النقد بدافع المعاملات والطلب على النقد من اجل الحيطة والحذر لهما نفس العلاقة مع الدخل وتكتب الصيغة كما يلي :

$$DM=DMT+ DMP = \alpha_1 y+ \alpha_2 y \Rightarrow MD_1 = \alpha y$$

α:هي الجزء المقتطع من أجل المعاملات والإحتياط .

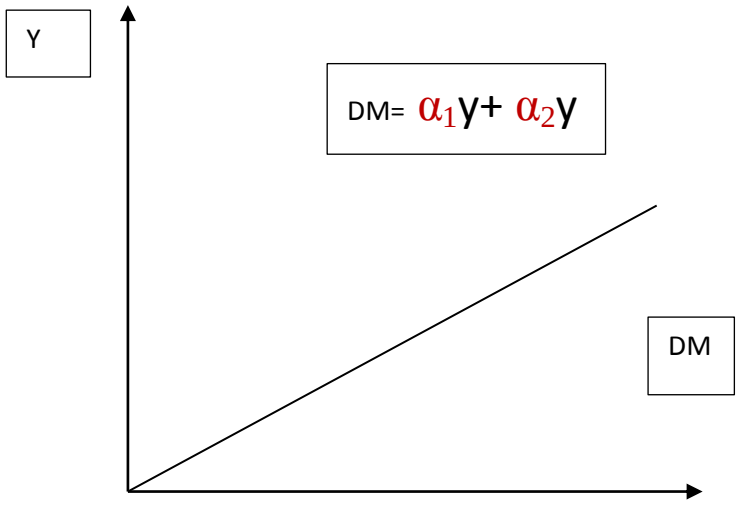

3.2.لغرض المضاربة: يمكن أن يحتفظ الأفراد بالنقد بحجم معين لتوظيفه في شراء الأوراق المالية ليس بهدف امتلاكها وإنما المضاربة بها ، و" يقصد بالمضاربة هو شراء السندات عندما يكون سعرها منخفض وإعادة بيعها عندما يكون سعرها مرتفع لتحقيق الربح".

- كينز انطلق من خصائص النقود قد تطلب لذاتها قصد إدرار ربح لأن النقود تعتبر مخزن للقيمة و يمكن تحقيق أرباح من خلال النقود و ذلك بتحويلها إلى سندات و هذا ما يطلق عليه بالمضاربة .

والسندات هي عبارة عن قروض بأسعار فائدة معينة يحسب من خلالها العائد على السند، والعائد يبقى ثابت، لكن قيمة السند وسعر الفائدة يتغيران، والعلاقة بين سعر الفائدة وقيمة السند عكسية أي كلما زاد i انخفض قيمة السند، وكلما ارتفع سعر الفائدة فسوف تنخفض قيمة السند وبالتالي سوف يقبل الأفراد على شراء السندات لذلك سوف ينخفض الرصيد النقدي المخصص للمضاربة .

ويرمز لحجم النقود المخصصة للمضاربة: $DM_S=k_0.hi$

k_0 : هو المبلغ النقدي المخصص للمضاربة.

h : هو عامل تفضيل السيولة.

hi:هي الأموال الموجهة لمضاربة

المضاربة تتناسب عكسا مع سعر السوق المعبر عنها في شكل سعر فائدة.

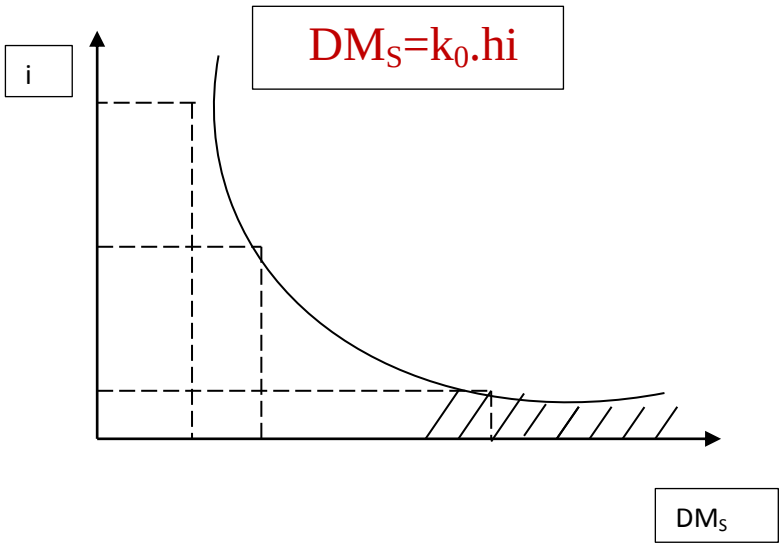

3.توازن سوق النقد:

يقصد بالتوازن في السوق النقدي عندما يكون عرض النقود يساوي الطلب عليها : $MD=M_S$

$$MD=DM_S+DM_P+DM_S$$

$$M_S=M_D \Rightarrow M_0 \Rightarrow M_S=DM_T+DM_P+DM_S$$

$$\Rightarrow M_0= \alpha_1.y+ \alpha_2.y+ k_0-hi$$

$$0=(\alpha_1+ \alpha_2)y-hi+k_0-M$$

$(\alpha_1+ \alpha_2)y-hi+k_0-M_0=0$ → **LM**

i عالية ← شراء سندات (سعر السند منخفض) ← تحول النقد لسندات .

i منخفض ← بيع السندات← طلب للنقد .

i أقل مستوى لها ← سندات أعلى.

i اعلى مستوى لها← تتخلى على السندات و تحويلها إلى سيولة أي البيع ، وهنا يفضل المضارب السيولة المطلقة و يقع في مصيدة السيولة.

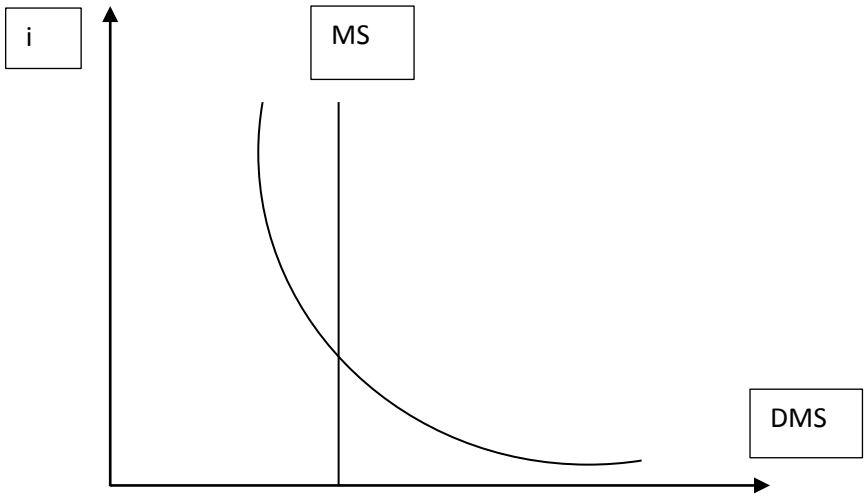

مثال:

يمثل الطلب على النقود للمعاملات بالمعادلة DMT=0.2y، و الطلب على النقود من أجل المضاربة DMS=100-500i.

- ايجاد معادلة الطلب على النقود:

$$DM = DMT + DMS = 0.2y + 100 - 500i$$

- ايجاد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل الفائد i=0.1 و مستوى الدخل y= 500

$$DM = 0.2 \times 500 + 100 - 500 \times 0.1 = 150$$

- اذا كان عرض النقود MS=170 ، حالة السوق النقدي:

$$DM < MS$$

و بالتالي سوق النقد في حالة اختلال.

ثالثا : التوازن الشامل

ويقصد به التوازن على مستوى الاقتصاد ككل ويحدث عندما يتوازن السوقين معا: سوق السلع والخدمات وسوق النقد ويعبر عنه بنموذج **IS– LM** ،فنحصل على ثنائية وحيدة لسعر الفائدة والدخل تحقق التوازن على مستوى السوقين معا.

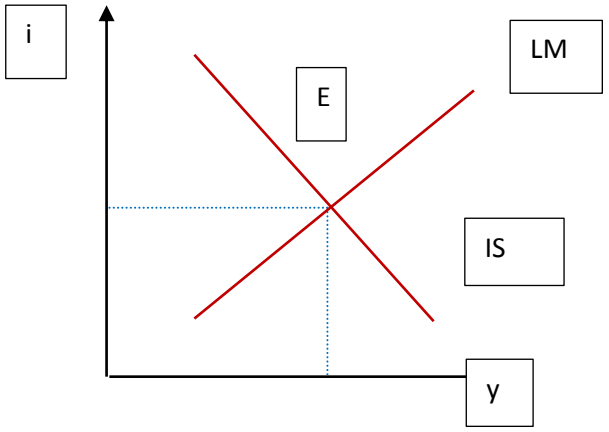

يتم حساب i^*وy^* من خلال حل جملة المعادلتين التي تضمن شروط التوازن في السوقين .

يعتبر نموذج IS, LM (هيكس– هانسن) الركيزة الأساسية في الاقتصاد الكلي الحديث ويسمى هذا النموذج بالنظرية الكينزية الجديدة في التوزان الاقتصادي الكلي.

مثال:

$$C= 2000+0.75yd \ ,I=4500 - 2000i \ ,T = 4500 +0.2\ y,$$

$$M = 3000 +0.1Y,\ X = 4000,\ G = 1000 \ ,R = 6500,$$

$$DMT=5000+0.3Y \ ,DMP=2000+0.2Y \ ,DMS=9000-500i \ ,$$

$$Ms=21000.$$

- ايجاد معادلة التوازن في سوق السلع و الخدمات:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y= a + b(Y-(T0 + ty) + R0) + G0 + X0 - M0 - mY - hi$$

$$Y = a + bY - bT0 + btY + bR0 + G0 + X0 - M0 - mY - hi$$

$$Y - by + btY + mY = a - bT0 + bR0 + I0 + G0 + X0 - M0 - mY - hi.$$

$$y = \frac{1}{1 - b + bt + m}(a + I0 + \mathrm{G0} + \mathrm{X0} - \mathrm{M0} - \mathrm{bT0} + \mathrm{bR0} - \mathrm{hi}) \dots\dots\dots\dots \mathrm{IS}$$

$$\mathrm{y} = 20000 - 4000\mathrm{i}$$

- **شرط التوازن في سوق النقد:** MS=MD

$$\mathrm{MD} = 5000 + 0.3\mathrm{y} + 200 + 0.2\mathrm{y} + 9000 - 500\mathrm{i}$$

$$16000 + 0.5\mathrm{y} - 500\mathrm{i} = 21000$$

$$\mathrm{y} = \frac{5000}{0.5} + \frac{500}{0.5}\mathrm{i} = 10000 + 1000\mathrm{i} \dots\dots\dots \mathrm{LM}$$

- **تحديد التوازن في الشامل: حساب سعر الفائدة و الدخل التوازنيين**

Y = 20000 – 4000 i.....IS

Y = 10000 + 1000 i.....LM

نطرح معادلة LM من معادلة IS نجد:

20000- 10000 – 5000i = 0

i = 10000/5000 = 2%

Y = 20000 – 4000 x 2 = 12000

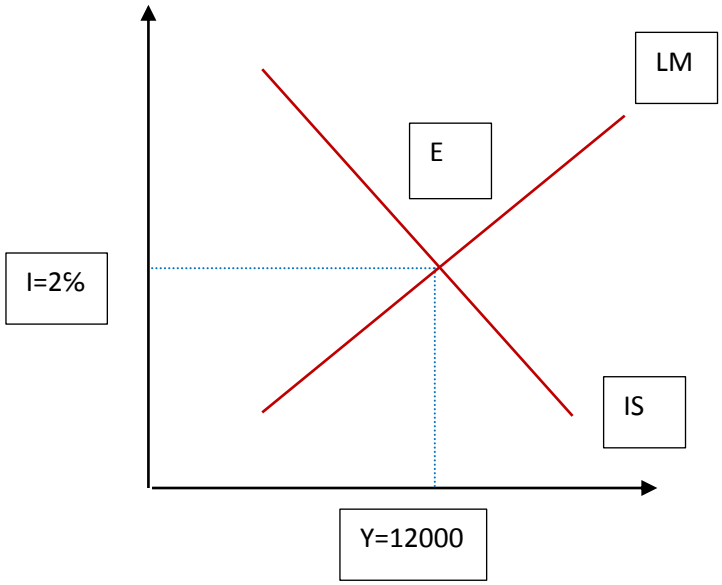

- لنفترض عرض النقود زاد و أصبح يساوي 23500 وحدة نقدية ، تحديد مقدار الانتقال الخاصل في IS و LM :
  - ✓ منحنى IS لا يتغير لأن عرض النقود يؤثر على منحنى LM و بالتالي ينزاح نحو اليمين.
  - ✓ $\Delta Y = ke\ \Delta MS = 1/0.5 \times 2500 = 5000$
- أثر الزيادة على الدخل وسعر الفائدة التوازنيين:

$$IS : Y = 20000 - 4000\ i \quad \ldots\ldots 1$$

$$LM : Y = 10000 + 1000\ i + ke\ \Delta MS = 10000 + 1000i + 5000 = 15000 + 1000i \quad \ldots\ldots 2$$

$$2 - 1 : -5000 + 5000\ I = 0$$

و منه: $i = 1\%$

$$Y = 20000 - 4000 \times 1 = 16000$$

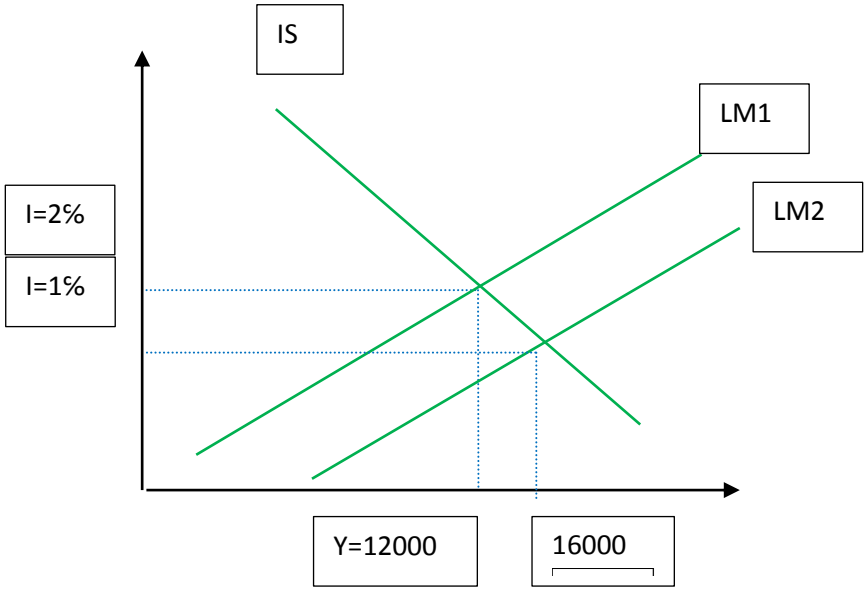

رابعا : تأثير السياسة المالية والنقدية على منحنى IS –LM

تهدف السياستان المالية و النقدية إلى جعل الطلب الكلي مساوي إلى العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني، و الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، إذ قد يؤدي وجود فائض الطلب إلى وقوع الاقتصاد في التضخم النقدي, في حين يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة البطالة داخل الاقتصاد.

1.تأثير السياسة المالية :

هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة , و يكون لزيادة النفقات العامة نفس اثر تخفيض الضرائب كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب . وتتمثل أدوات السياسة المالية :

1.1.تغير الإنفاق الحكومي :

يمثل الإنفاق الحكومي أحد عناصر الطلب الكلي الفعال، وزيادته تؤدي إلى زيادة الطلب ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج في ظل التشغيل الناقص، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على القروض، وفي ظل ثبات المعروض من النقود تبقى قدرة الجهاز المصرفي محدودة على تقديم القروض، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، فيؤثر ذلك على حجم الاستثمارات، لذلك لا تكون الزيادة في الدخل الوطني بمقدار الأثر التام للإنفاق الحكومي.

2.1.تغيير معدلات الضرائب :

يمكن أن يؤدي تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية إلى تحقيق نفس نتائج الزيادة في الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالتأثير على الإنفاق الاستهلاكي ثم مستوى الدخل، والفرق هو أن تخفيض الضرائب يكون أثره كبير على الإنفاق الاستهلاكي في حين تؤدي الزيادة في G إلى زيادةحصيلة الدولة من الإنتاج.

وزيادة الضرائب تؤدي إلى تراجع الطلب الكلي والذي يؤدي إلى تراجع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انتعاش الاستثمارات الأمر الذي يقلل من الأثر السلبي للضرائب.

3.1..تغير التحويلات الحكومية:

تمثل التحويلات عنصرا إضافيا في الدخل المتاح عكس الضرائب، فهي تزيد من قيمة الدخل المتاح وترفع من القدرة على الإنفاق الإستهلاكي الذي يعتبر أحد عناصر الطلب الكي الفعال، فيحفز ذلك الاستثمارات في حالة التشغيل الناقص، فيزيد الدخل الوطني، لكن هذه الزيادة ليست كاملة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الناتجة عن زيادة الطلب الاستثماري مع ثبات قدرة البنوك على الائتمان.

كخلاصة في حالة استعمال سياسة مالية توسعية عن طريق الزيادة في النفقات: فإن مستوى الطلب الكلي سوف يزيد مما يؤدي إلى الزيادة في الدخل أي الزيادة في الناتج ، فعند زيادة الدخل بغرض المعاملات سوف يزيد الطلب على المعاملات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السندات وبالتالي عرضها للبيع مما يؤدي إلى انخفاض سعرها و بالتالي الارتفاع في سعر الفائدة.

عن طريق التخفيض في الضرائب : تؤدي إلى الزيادة في الدخل المتاح و بالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الطلب الكلي و منه زيادة الدخل أو الناتج و بالتالي زيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات ما يؤدي إلى انخفاض سعرها و ارتفاع أسعار الفائدة.

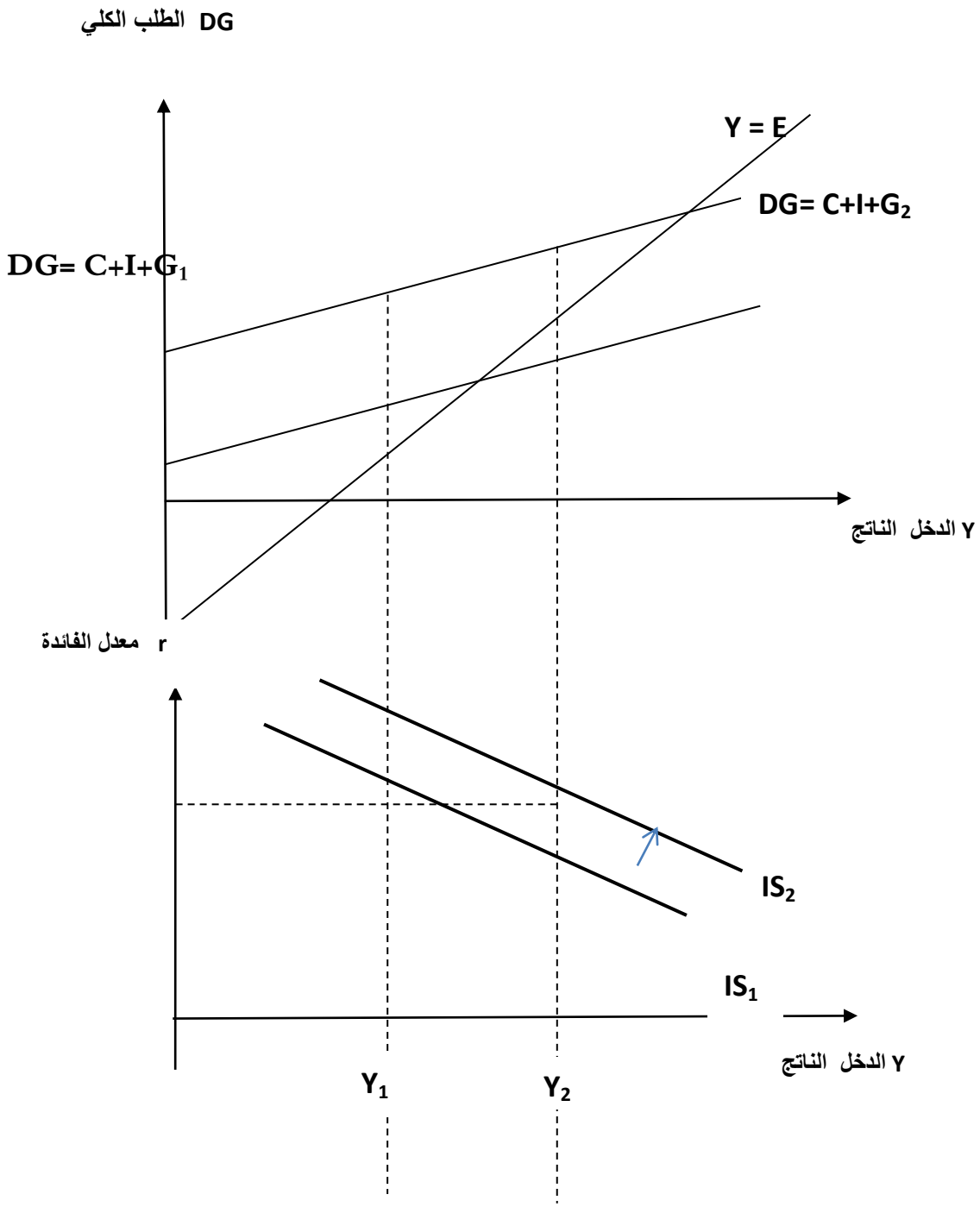
الطلب الكلي DG
Y = E
DG= C+I+G2
DG= C+I+G1
الدخل الناتج Y
معدل الفائدة r
IS2
IS1
الدخل الناتج Y
Y1
Y2

سياسية مالية انكماشية:

كالتخفيض في حجم النفقات العامة مما يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي ، و الذي سوف يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل و إلى انخفاض حجم الطلب على النقود من أجل المعاملات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المضاربة و بالتالي زيادة الطلب على السندات و بالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعرها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.

تؤدي استعمال السياسية المالية الانكماشية إلى انتقال منحنىIS نحو الأسفل.

إن استعمال أدوات السياسة المالية من خلال التأثير على النفقات أو الضرائب أو التحويلات أو عليهم معا يؤدي إلى انتقال منحنىIS نحو الأعلى أو نحو الأسفل.

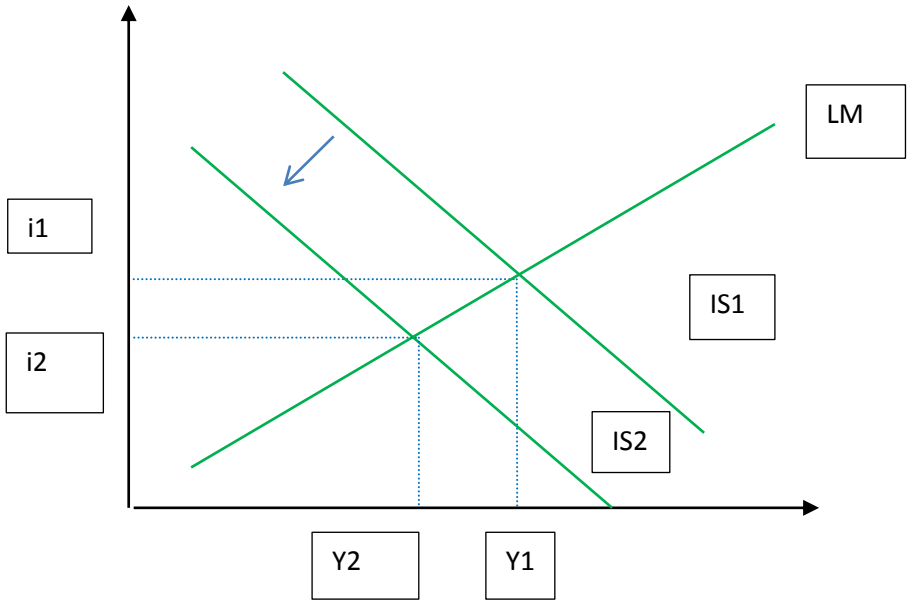

2.السياسة النقدية :

تتكون السياسة النقدية للحكومة من مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق البنك المركزي من أجل التأثير على النشاط الإقتصادي ، و أدوات هذه السياسة فهي تغيير حجم العرض من النقود والتأثير على التوقعات الخاصة بسعر الفائدة .

1.2. أدوات السياسة النقدية : و هناك نوعين من الأدوات التي يدير بها البنك المركزي عرض النقود:

2.2.تأثير السياسة النقدية على منحنى LM

✓ **سياسة نقدية توسعية:**

أي الزيادة في عرض النقود من طرف البنك المركزي باستعمال إحدى الأدوات السياسة النقدية وفي هذا النموذج فيقوم البنك سياسة السوق المفتوحة فيدخل مشتري الأوراق مالية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها وانخفاض سعر الفائدة مما يؤدي الزيادة الطلب على القروض ـ زيادة حجم الاستثمار ـ زيادة الدخل .

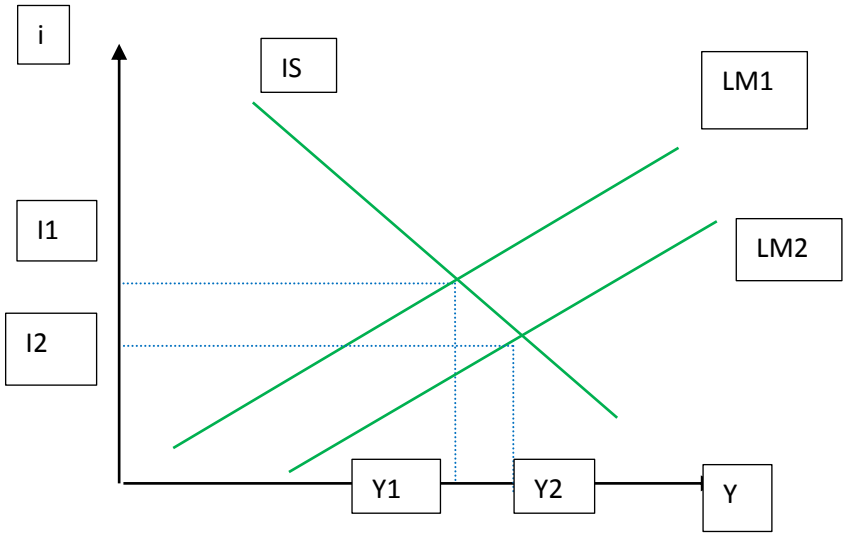

إن استعمال السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى انتقال المنحنى LM نحو اليمين.

✓ **السياسة النقدية الانكماشية:**

أي التخفيض في عرض النقود من طرف البنك من دخوله كبائع للأوراق المالية مما يؤدي إلى الزيادة في العرض في السوق وبالتالي ينخفض سعرها وارتفاع معدل الفائدة ـ انخفاض الطلب على القروض ـ انخفاض الاستثمار ـ انخفاض الناتج الكلي ـ اختفاء الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

إذا استعمال السياسة النقدية الانكماشية تؤدي إلى انتقال منحن LM نحو اليسار.

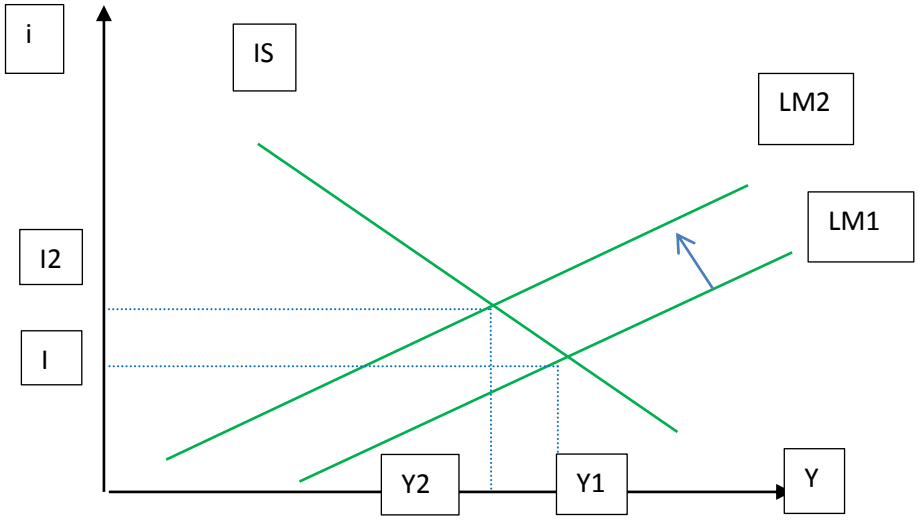

	السياسة النقدية		السياسة المالية			
التأثير على	+MS	-MS	G+	G-	T+	T-
I	-	+	+	-	-	+
Y	+	-	+	-	-	+

الخاتمة:

إن الاقتصاد الكلي ليس من المواضيع السهلة التي يمكن الإحاطة بجميع عناصرها ، ولا يمكنني تفصيل جميع العناصر الخاصة ببرنامج الاقتصاد الكلي المحددة من الوزارة.

و لكن حاولت قدر الامكان و من خلال الخبرة التي اكتسبتها في تدريس المقياس أن أقدم شرحا يساعد الطلبة على الفهم من خلال تدعيم المفاهيم بأمثلة كتطبيق للجانب النظري.

و أتمنى أن أكون قد ساهمت في تقديم إضافة للطلبة و الدارسين للعلوم الاقتصادية الكلية، وانرت طريق باحث في ظلمة البحث عن المعرفة.

المراجع :

1.عمر صخرى، التحليل الاقتصادي الكلى ، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، سنة 2008.

2. محمد الشريف إلمان ، محاضرات فى التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات برتى ، الجزائر ، 1994.

3. د. محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004.

4. د.بريبش السعيد ، الاقتصاد الكلي نظريات نماذج و تمارين محلولة ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة ،2007.

5. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

6.د.أحمد الأشقر ،الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولي، عمان ، 2002 .

7. د. محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الطبعة الأولى 2007.

8. نزار سعد الدين العيسى.، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية و دار الثقافة و النشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

9. د. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.

10. د. أحمد حسين الرفاعي، د. خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى،1996.

11. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

12. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي-، مكتبة زهراء، الشرق، القاهرة، مصر، 1998.

13.يوجين ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.

14. جهاد أحمد أبو يونس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، مبادئ الاقتصاد الكلي (مفاهيم وتطبيقات عملية)، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

15. جابر البشير الحسن ، علي فاطر الونداوي ، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (2010/1970) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ،2013 .

16. سامي خليل ،نظرية الاقتصاد الكلي، ،مطابع الاهرام بالكورنيش، مصر، 1994.

17.تومي صالح، مباديء التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين و مسائل محلولة، دار أسامة للنشر و التوزيع، باب الزوار، الجزائر،2007.

18.Michal rockinger, macroéconomie, ellipses edition, Paris, 2000.

19.Jean-josé Quilès et autres ,Macroéconomie cours méthode exercices corrigés ,2éme édition, Bréal édition , 2006 ,p 148.

20.Grégorie Mankiw, Macroéconomie, deboeck, Bruxelles, 2003.

21.F. R . Glahe, macro economics , theory and policy, 2nd,edition , MCR aw Hill, 2001.